

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



## الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

إيجابيا جديدا في النهوض بالسلام العالمي والتعاون فيما بين أمم وبلدان العالم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

خطاب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

إن الأوضاع السياسية والأمنية الدولية الراهنة تزرح تحت عبء الكثير من الأزمات والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، وتكديس الأسلحة من دون ضابط، واختلالات التوازن البيئي، وعدم احترام حقوق الإنسان، والإرهاب الدولي الواسع الانتشار، والتوترات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد واجهت هذه التطورات الأمم المتحدة بالحاجة إلى إصلاح نظامها لحفظ قدرتها على الوفاء بمهامها. وينطبق هذا بشكل خاص على الخطط التي تحدد شكل التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين، والتخفيف من الفجوات القائمة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان والمناطق، والنهوض بالسلام العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فخامة السيد كيرو غليغوروف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ولا شك في أن موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن موضوع ينبغي معالجته على سبيل الأولوية في هذه الدورة. وفي ضوء الهيكل المتغير للمجتمع الدولي، والدور المتنامي لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة، والحاجة إلى إضفاء المزيد من الديمقراطية على عملية صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن العالميين، تبدو الظروف مؤاتية الآن لتوسيعه. وتشارك جمهورية مقدونيا مشاركة فعالة في أنشطة الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل

الرئيس غليغوروف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالمقدونية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يشرفني أن أخاطب الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحذوني الثقة بأنها ستسهم إسهاما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الثاني/يناير من العام القادم، مكرسا لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وفي العام الماضي، وقّعت جمهورية مقدونيا، مسترشدة بمبادئ الأمم المتحدة، الاتفاق المؤقت مع جمهورية اليونان في إطار مفاوضات عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة. والنتائج الإيجابية لهذا الاتفاق واضحة بالفعل. ونحن واثقون من إمكانية قيام علاقات طيبة وودية بين بلدينا وأنا سنتوصل إلى تسوية الخلافات الباقية.

ومستوى الديمقراطية الذي حققناه والإصلاحات التي تستهدف تكييف الاقتصاد لآليات السوق، والمستويات الرفيعة التي نأخذ بها، في مجال حقوق الإنسان تؤكد عزمنا على الاندماج الكامل في الهياكل الاقتصادية والأمنية الدولية والإقليمية. وجمهورية مقدونيا اليوم عضو كامل العضوية في مجلس أوروبا، وهو أقدم منظمة سياسية أوروبية، وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهي شريك منضم إلى "المشاركة من أجل السلام" في إطار منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي. كما أبرمت أيضا اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ينطوي على إمكانية توثيق ارتباطها بالاتحاد وصيرورتها عضوا فيه.

وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي تتألف منها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا قد أرسيت سابقة لمشاركة الأمم المتحدة الناجحة في مفهوم الدبلوماسية الوقائية. وأثبتت بوضوح مبرر وجدوى هذا المفهوم. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الدور الذي قامت به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الحفاظ على السلام والأمن في جمهورية مقدونيا وفي المنطقة. وبناء عليه، وعلى ضوء التهديدات القائمة والمحتملة للسلم في المنطقة، طلبنا بالفعل تمديد مدة ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لمدة ستة أشهر إضافية.

إن منطقة البلقان، التي يقع فيها بلدي، من أكثر المناطق حساسية في أوروبا. وهي حاليا في وسط ما يسمى "حقبة ما بعد دايتون"، إشارة إلى عملية إحياء السلام الهش في البوسنة والهرسك، وتطبيع العلاقات بين البلدان، وفتح الآفاق من أجل التنمية والتعاون في المنطقة. وفي هذا السياق، تظل جمهورية مقدونيا، بوصفها بلدا مسالما متوجها نحو أوروبا، ثابتة في

في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونحن نعتقد أن الاقتراح الداعي إلى انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان كعضوين دائمين في مجلس الأمن، بالإضافة إلى توسيع عدد الأعضاء بالتناوب هو اقتراح واقعي ويستحق اهتماما خاصا. وفي الوقت ذاته ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار أيضا النهج الأخرى البناءة والتكميلية المتداولة حاليا. وإذا احتاج الأمر فإن جمهورية مقدونيا مستعدة لتقديم اقتراح من جانبها في هذا الصدد، بغية تلافي أي تأخير محتمل في تسوية هذه المسألة.

ورغبة في المشاركة البناءة والنشطة في أعمال الأمم المتحدة، رشحت جمهورية مقدونيا نفسها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ونحن مقتنعون بأن مسلكنا أثناء وبعد تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والسياسة البناءة والسلمية التي انتهجناها، والاعتراف بموقفنا بوصفه عامل استقرار في البلقان، والتزامنا بالطابع الأوروبي، وأنشطتنا داخل الأمم المتحدة حتى الآن، كل هذه ستكون أساسا كافيا وضمانة لتأمين تأييد أعضاء الأمم المتحدة لترشيحنا. وأود أن أؤكد لهم أننا سنبرر تبريرا وافيا الثقة التي يمنحونا إياها.

منذ بداية استقلالنا، امتازت جمهورية مقدونيا، وهي الجمهورية الوحيدة التي حققت استقلالها سلميا من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، كمثال لبلد يقوم بنموه في المجتمع الدولي وسياسته الخارجية على الاحترام الثابت لمبادئ الأمم المتحدة، والاستعداد للتعاون مع البلدان المجاورة وغيرها من البلدان، وحل جميع القضايا المعلقة على نحو سلمي وعلى أساس الاحترام المتبادل وعدم انتهاك الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

انطلاقا من هذه الالتزامات، قدمت جمهورية مقدونيا قراراتين يتعلقان بعلاقات حسن الجوار بين بلدان البلقان. وشارك في تقديم هذين القرارين ما يزيد على ٣٠ بلدا، واعتمدا بالإجماع، بهدف اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية تؤدي إلى قيام منطقة سلام وتعاون مستقرة في البلقان بنهاية عام ٢٠٠٠. ووفقا لهذين القرارين، ستستضيف جمهورية مقدونيا اجتماعا دوليا رفيع المستوى لبلدان البلقان في كانون

اصطحب السيد آرزو ايريغوين، رئيس جمهورية غواتيمالا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غواتيمالا، فخامة السيد آرزو ايريغوين وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس آرزو ايريغوين (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنيكم، السيد الرئيس، على انتخابكم عن جدارة، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير ديوغو فريتاس دو أمارال، للمهارة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال الجمعية العامة خلال الدورة العادية الماضية.

لقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق السلام في بلدي. وذلك أمر يلمسه المرء بالفعل من صمت صوت المدافع ومن ازدهار روح الوحدة بين الأخوة. إن التعصب يفسح المجال للوعي بالتحديات المشتركة التي نواجهها. وعلى سبيل المثال، ندرك الآن أننا إذا أردنا مكافحة الفساد وإفلات المفسدين من العقاب، وجب علينا أن نتشاطر القيم والمبادئ، وإن لم يكن بالضرورة الايديولوجيات.

وإذ يوحدنا تنوعنا، علينا أن نكتشف أساليبنا الخاصة بنا لبناء مستقبلنا. إن بلدنا يضم الآن جراحه العميقة ويكشف عن طبيعته الحقة، بصفته أرضا كريمة ومهدا للثقافات العريقة. وغواتيمالا إذ تتصافى مع نفسها، تتصالح أيضا مع العالم.

فها نحن نتكلم مرة أخرى بصفتنا دولة صديقة بين دول صديقة. لقد مكنتنا عملية السلام من أن نرسم لأنفسنا جدول أعمالنا الذي يستجيب لاحتياجات بلدنا دون أن يكون علينا أن نقبل خطة يفرضها علينا أي طرف آخر. ونحن في هذا السبيل نتلقى دعما متواصلا من المجتمع الدولي، وبخاصة من منظومة الأمم المتحدة.

واليوم، في الوقت الذي تجرى فيه مناقشة مكثفة لموضوع إصلاح هذه المنظومة، قد تكون تجربتنا الوطنية مفيدة بصفتها مثلا للتعاون الذي يتسم بالاحترام والديناميكية في آن واحد، ويستند أساسا على الجهود الداخلية مع الاستفادة من المساعدة الخارجية المناسبة. وهذا النهج لا غنى لنا عنه حيث أننا تمكنا، إلى حد

سياستها، لا سيما فيما يتعلق بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بوصفها بلدا يمر بمرحلة الانتقال، وعلى وجه الخصوص القضايا المتعلقة بحقوق الأقليات القومية، لا باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتحقيق الديمقراطية والأمن في مقدونيا وحدها، بل أيضا من أجل الأمن الأوسع في جنوب البلقان. وقد اختارت جمهورية مقدونيا لنفسها إتباع نموذج احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتنفيذ المعايير الدولية المتصلة بحقوق الأقليات القومية. وهذا مكفول بالأحكام الصارمة في دستور جمهورية مقدونيا ومن خلال تشريعها وممارستها السياسية. ولا تزال مقتنعين اقتناعا عميقا بأن ضمان حقوق الأقليات القومية في البلقان، التي تقطنها شعوب مختلطة الإثنية، هو أهم عامل على المدى البعيد للسلام المستقر والتعاون. وهذا ما حدا بنا إلى اقتراح فكرة إجراء دراسة مقارنة لحقوق الأقليات القومية في البلقان تمكّن المؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وبكل تأكيد الأمم المتحدة، من اتخاذ إجراءات أكثر بكثير.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتعبير عن اقتناعي بأن النظر إلى العالم في القرن الحادي والعشرين بوصفه عالما ينعم بالسلام والديمقراطية والرفاه ستدفعنا جميعا وتدفع الأمم المتحدة إلى العمل بإصرار وتصميم. ويحدوني الأمل في أن تكون قرارات وتوجيهات الجمعية العامة لهذا العام خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفارو آرزو ايريغوين، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

قد ناضلنا في سبيله ولأن المجتمع الدولي قد ساعدنا في هذا الطريق.

وكما هو معروف تماما، وقعت الأطراف في مدينة مكسيكو في الأسبوع الماضي اتفاقا بشأن البند المضموني الأخير في جدول الأعمال المتفق عليه في محادثات السلام، وهو البند المعني بتعزيز السلطة المدنية للجيش ودوره في المجتمع المدني. وينبغي لنا الآن أن نعالج المسائل التنفيذية، وهي تسريح القوات، وإعادة إدماجها في المجتمع المدني، ووقف إطلاق النار، والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاقات. وخلال هذا العام، سنوقع بالأحرف الأولى بإذن الله على الاتفاق النهائي لسلم دائم وثابت يضع نهاية للصراع المسلح الذي دام ٣٦ عاما.

ولهذا، يجدر بي أن أؤكد أنه طوال الشهور الخمسة الماضية لم تحدث أي مواجهة مسلحة، مما سمح لمحادثات السلام بأن تتقدم دون تعريض مفاوضاتنا للكرب أو الضغط الذي يتولد من الشعور بأن دم أبناء غواتيمالا يراق فيما هم يتفاوضون. لقد انقضت هذه المرحلة. وبدلا من أن يضعف هذا الوضع الحوار أو يؤخره كان عاملا منسظا له في ضوء إمكان التوصل إلى وقف نهائي للأعمال القتالية. وهذا يحفزنا أيضا على أن نرى بوضوح الهدف الذي نيمم شطره، وأن نتفهم ما حدث تفهما أعمق.

وكما يعرف العديد من الممثلين في هذه الجمعية، فإن الصراع الداخلي كبد شعبنا الكثير من المحن والمعاناة. وأشير هنا، قبل كل شيء، إلى الخسارة التي لا تعوض، إلى آلاف الأرواح التي أزهقت. وأفكر أيضا في الآلام النفسية الرهيبة التي خلفها الصراع والتي طبعت بصماتها على وجه كل معوق وكل يتيم وأرملة، وعلى كل الأسر التي نجت من الصراع والتي كان عدد منها شهود عيان لتلك المأساة. وأشير أيضا إلى الخسائر الاقتصادية التي تمثلت في الضرر الذي لحق بالبنية الأساسية، والفرص الضائعة للتنمية المنتجة.

وأود أن أستعيد إلى الأذهان النكسات التي تسبب فيها الصراع. ولنتذكر كلمات المغني وكاتب الأغنية الذي تساءل،

كبير، من بناء السلام بفضل أشكال الدعم القيمة والمتنوعة التي تلقيناها من وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ولكن هذا لم يتحقق بالتطبيق الآلي للصيغ التقليدية أو للقوالب المؤسسية المعروفة. بل على العكس، فإن ما نحن بصدده الآن هو مختبر تجريبي معقد وزاخر بالتحديات، مختبر نتعلم فيه كلنا الكثير مع كل خطوة. إنه في واقع الأمر عملية اكتشاف مستمرة نتعامل فيها مع نسيج اجتماعي حي، عملية اقتضت منا جميعا حشد أفضل جهودنا معا. فروح الابداع لدى الأفراد والحكومات والمنظمات المتنوعة، الخاصة منها والعامة، المحلية منها والوطنية، الإقليمية منها والمتعددة الأطراف، قد التقت في سعي متواصل لإيجاد الحلول التي نحتاج إليها. وهي تجربة في التضامن الدولي، المكمل للمساعي الداخلية، تمكننا من التقدم على الطريق الصحيح المؤدي إلى الانتعاش.

على أن ما في أنبوبة الاختبار هو حياة شعبنا، ولهذا ليس هناك مجال فسيح للخطأ. فالأخطاء تزيد معاناة شعبنا. وغواتيمالا قد عانت معاناة كبيرة من التدخل الاستبدادي وفرض أنماط دخيلة أعاققت في الماضي عملية نضج سياسي واجتماعي تسعى إلى تعزيز ماء حياتها بالأفكار المعاصرة للانصاف والديمقراطية. وقد كان أن تفاقمت أوجه الإجحاف والخلل الداخليين من جراء توترات الحرب الباردة التي انفجرت داخل بلدي.

لقد حان آوان المصالحة. ومرة أخرى، فإن الوقت قد حان لكي نمسك بزمام التنمية. حان الوقت للبحث عن صيغ فعالة لوصول قرانا بمنظمة التجارة العالمية، ولوصول الفقر الذي يثقل على الأسر في أحيائنا بالمؤسسات المالية الدولية، ولوصول القرارات التي تتخذ بصفة مستقلة على مستوى مجتمعاتنا المحلية بالوكالات الإنمائية الكبيرة.

إننا نقف على عتبة التوقيع على وثيقة السلام. ونتطلع إلى هذا التحول التاريخي بأمل وابتهاج، ونشخص بأبصارنا إلى مرحلة معقدة مقبلة يتقوى فيها نسيج المجتمع ويتوطد فيها الإنتاج. ومن هذه المرحلة يمكننا أن ننظر بأمل إلى المستقبل. وسيأتي السلام إلى غواتيمالا لأننا، نحن، مواطني غواتيمالا،

ولا بيئتنا التي تزخر بهذا التنوع الخارق. ولم نكن في يوم من الأيام بمثل هذا الوعي العميق بحاجتنا إلى التكامل الداخلي وإلى تطوير إمكاناتنا الذاتية.

وفي أيدنا الآن فرصة فريدة، فرصة لن نتجدد أبداً، فرصة لتحويل هذه اللحظة إلى لحظة للمستقبل وللتجديد. وربما لا يكون هذا المقام مناسباً للخوض في تفاصيل كل التقدم الذي أحرزناه في الأشهر الأخيرة. فهذه التفاصيل يمكن أن تلمسها من مختلف تقارير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان والامتثال لالتزامات الاتفاق الشامل الخاص بحقوق الإنسان في غواتيمالا، ومن تقارير الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. إلا أنه يجدر التأكيد هنا على عظم الجهود التي بذلت لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت من قبل، حتى من قبل بدء تاريخ سريان معظمها. وأذكر على وجه الخصوص أننا حققنا نجاحاً ملحوظاً في ميدان حقوق الإنسان، وهو ما اعترفت به مختلف اللجان واللجان الفرعية التي تعالج هذه القضية.

وفي هذه المرحلة الفريدة التي أشرفنا فيها على نهاية القرن، ونحتفل فيها بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، تجدر الإشارة إلى أن غواتيمالا صدقت مؤخراً، وأودعت صك التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، والتي تعزز حكم القانون في غواتيمالا بمنح مزايا وضمانات لشعب المايا فيما يتعلق بالملكية وشروط العمل والتدريب على المهن والحرف والصناعات الريفية والصحة والأمن الاجتماعي والتعليم وإدارة العدل والبيئة والاستخدام السليم والرشد للموارد الطبيعية.

وقد أوشكنا على توقيع اتفاق بشأن إقرار سلام راسخ ودائم. ونواجه الآن أصعب المراحل في هذه المهمة ولكنها أيضاً مرحلة تنطوي على أكبر التحديات والإمكانيات في آن واحد: مرحلة إيجاد السلام وبناء السلام. لذا، فمن المناسب أن نذكر هنا بنقطتين جوهريتين: أولاً، إن السلام الذي نسعى جاهدين إلى بنائه له وجهة محددة؛ ثانياً، إن السلام لا يصنعه من يوقعون على الاتفاقات وحدهم.

نحن نسعى إلى سلام حسن التوجه. فلا ينبغي أن نقتنع بسلام هش أو استرضاءات سياسية تملئها ظروف الساعة وتفتقر إلى وضوح الهدف أو مقومات الدوام. إن الاتفاقات التي وقعنا عليها حتى الآن وتلك التي

"من الذي سيعيد إلينا الوطن بالصورة التي كان يمكن أن يكون عليها؟" هناك خسائر لا يمكن تعويضها، وإن كان من الصعب تحديدها بدقة، وربما من المستحيل قياسها: كل ما كان من الممكن أن نفعله ولكننا لم نفعله؛ وكل النمو الذي كان من الممكن أن نحققه ولم نحققه، وكل ما كان من الممكن أن نبنيه ولكننا عجزنا عن بنائه.

فبينما كان غيرنا يمضي في طريق التقدم كنا في حالة ركود، وكنا متورطين في صراع داخلي مرير ينطوي على عناصر مستوردة من الحرب الباردة، صراع أدى بصورة متعسفة إلى تعويق تطورنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي طوال ٤٠ عاماً. وبينما كانت التغيرات التكنولوجية والتجارية والسياسية تجري على قدم وساق في سائر أنحاء العالم، وكانت الدولة تكتشف فرصاً جديدة في علاقاتها، كنا ننغمس أكثر وأكثر في عنف صراع داخلي أودى بأرواح آلاف مؤلفة من شباب حرموا من فرصة تزويد بلدنا بثمرات مواهبهم وجهودهم. وبينما كانت تزدهر خيارات دولية جديدة للرخاء في أماكن أخرى، كنا نستنزف داخلياً، يوماً بعد يوم، بحرب دنيئة سحقت قرى بأكملها وأجبرت الكثيرين على الفرار من ديارهم.

إن بلدنا لم ينطلق حتى الآن بكل طاقاته ومواهبه لأن أبناء غواتيمالا كانوا غارقين في صراع داخلي بين الأشقاء، صراع لم تكن قادريين على وقفه في الوقت المناسب - صراع داخلي كان يستمد حقا وقوده من ظلم بين ظهرانينا ولكن كانت تذكبه أيضاً - وهذا أمر لا بد من الاعتراف به - عناصر من الخارج. ولكن هذه هي سنة التاريخ: إن الأمل ينبثق دائماً من حطام المآسي، والدروس تستقى من الأخطاء. وشعبنا يملك قدرة خارقة على أن يسترد قواه ويتعلم.

وقد أشرفنا على نهاية هذه المرحلة، وبدأنا بالفعل مرحلة جديدة، مرحلة تكون فيها جميعاً، دون استثناء، مسؤولين وملتزمين. وكانت إحدى نتائج هذا الصراع الأساسوي والمطول إننا لم نجد أنفسنا في يوم من الأيام في وضع مؤات للحوار والمصالحة قدر ما نجد أنفسنا في هذا الوضع الآن. ولم نكن إطلاقاً في يوم من الأيام على هذا القدر من الوعي الشديد بعظم ثرائنا المتعدد الأعراق واللغات والثقافات،

أطفالنا، وتأمين التغذية الكافية، وتوفير الأمن لممتلكاتنا وأرواحنا، والتمتع بفرص الوصول المتكافئ والمعاملة المتساوية في ظل نظام للعدالة يكون محايدا ومحقا للحق في حينه - هذه كلها هي الجوانب الرئيسية للأمن الشامل.

وفي هذا الصدد، اتخذت أمريكا الوسطى قرارات هامة لتجديد خططها في ظل التحالف من أجل التنمية المستدامة وهي تتخذ خطوات حاسمة لتنفيذه، بوسائل منها معاهدة الأمن الديمقراطي التي وقعها رؤساء دول البرزخ في سان بدرو سولا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهذه الطائفة الواسعة النطاق من الالتزامات تعد أمريكا الوسطى لشن كفاح شامل ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالبشر.

لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية مستقرة على المدى الطويل إذا كانت هناك تفاوتات بالغة في توزيع الثروة وفي الفرص الاجتماعية. إن المواطنة الديمقراطية تثير قضية كيفية إشراك من يتعذر وصولهم إلى المؤسسات العامة؛ إشراك أولئك الذين بسبب الفقر أو التمييز يعجزون عن الاحتجاج بحقوقهم أو نيل الاعتراف بها. إن الديمقراطية لا تكون ممكنة عندما تكون نسبة كبيرة من السكان في فقر مدقع. وديمقراطيتنا يجب أن تولد الظروف الاقتصادية التي تسمح بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان.

إن التحدي الأكبر والفرصة الأكبر أمام غواتيمالا يتمثلان في التنفيذ المنظم الواقعي المتماسك للتعهدات الناجمة عن الاتفاقات الملتمزم بها. ولهذا يجب علينا أن نعتبرها منطلقا وبدءا لصفحة جديدة من التحديات والجهود لجميع السكان.

لقد تحملت الحكومة، من جانبها، بعض الالتزامات الجسورة للغاية والبعيدة المدى التي تنصب على جميع مؤسساتها تقريبا. وهي تنطوي على إصلاحات قانونية كبرى وجهود ضخمة في مجال الانفاق الحكومي. إن هذه الالتزامات جعلت من الممكن التوصل الى الاتفاقات، واستتباب الأمور وتعزيز السلم والاستقرار إنما يعتمدان على الوفاء بها.

إلا أننا لكي نقوم بهذا كله، نحتاج أيضا الى تفهم المجتمع الدولي ودعمه الثابت. نحن بحاجة إلى فتح حقيقي للأسواق وإلى أسعار منصفة لمنتجاتنا، وكذلك إلى

ستعقبها، تعبر عن توافقات أساسية تشكل، مجتمعة، جدول أعمال محدد يستهدف تعميق الديمقراطية والنهوض بالتنمية.

والسلام، فضلا عن ذلك، لا يصنعه من يوقعون الاتفاقات وحدهم: فهو يصنع على أساس يومي بجهود كل السكان الذين ينظرون بعين الجهد إلى الحاجة إلى تحقيق المصالحة، والذين يدركون، بروح التفاؤل، أن بإمكان المرء أن يحصل على فرص منصفة للعمل وأن يثق نفسه، أن يكون منتجا ويحسن وضعه.

إن السلام يبنيه رجال ونساء من لحم ودم بكل خلافاتهم وعواطفهم ومصالحهم وعداوتهم. السلام يبنى مع مرور الأيام، في القرى والنجوع والأحياء والمجتمعات المحلية؛ يبنيه التعايش الطبيعي بين كل أبناء غواتيمالا، الذكور والإناث، الذين يكدحون يوميا من أجل لقمة العيش ومن أجل معاونة أسرهم على مواصلة الحياة، ويبحثون عن فرص أفضل، متحملين المشاق في بلد ضاقت فيه كل السبل وكثرت الشكوك. تلك هي البيئة التي يجب أن تتم فيها المصالحة، والتي يجب أن نتعرف فيها على أعداء السلام الحقيقيين: الفقر والتمييز والاستبعاد والتعصب.

نحن نعيش بروح من التضامن في حيز هش ومشترك. ورسالتنا هي أن نرعى هذا الحيز ونحسنه بوصفه تراثا للأجيال المقبلة. ذلك الحيز، أو تلك الامكانية، ليس ملكنا؛ فما هو إلا إرث لما صنعته، أو قصرت في صنعه، الأجيال السابقة. والتضامن لا يقتصر على من يتواجدون معنا. بل أن هناك نوعا من التضامن يحتضن الجميع حتى أولئك الذين لم يولدوا بعد. فما الذي يمكن أن نفعله لكي نكفل لهذا التضامن أن ينظر إلى الحياة على أنها قيمة أولى، قيمة ابتدائية وأساسية، بعد أن عشنا كل هذا الزمن الطويل منغمسين في العنف؟

إننا سنحقق التنمية عندما نصبح قادرين على توفير أمن شامل لجميع الغواتيماليين. وضمان ألا يموت أطفالنا بسبب الإهمال أو عدم توفر الرعاية الطبية، وكفالة العمل المستقر، ووضع خطط وتيسيرات للحصول على الإسكان، وكفالة التمتع بنظام تعليمي تنافسي يتيح لنا أن نتعلم ونعلم

وغواتيمالا تتحول الآن أيضا إلى أفق مفتوح واسع النطاق للاكتشاف، وفرصة للبحث عن طرق قادرة على تحقيق تطلعات واقتراحات ومبادرات أناس كثيرين جدا من الداخل ومن الخارج، وقادرة بشكل خاص على إفساح المجال للتعبير الذاتي عن النفس لأهل بلدي ومجتمعاتها المحلية التي أبت، بكل شجاعة وجلد وبسالة وعزيمة، أن تستسلم للشدائد.

أود أن أسجل امتنان شعب بلدي وحكومتني للأمين العام وجميع المسؤولين الذين أسهموا بقدرات متنوعة في النهوض بمفاوضات السلام في بلدي، وأيضاً في جعل جهود التنمية المعقدة المختلفة التي نضطلع بها حقيقة واقعة. ونود أن نشكر بشكل خاص الوسيط الذي عينه الأمين العام للمفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا، ووحدة غواتيمالا التابعة للأمانة العامة التي هي وحدة صغيرة ولكنها كفؤة وجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وكذلك سائر موظفي الأمانة العامة الذين أسهموا بطريقة أو بأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، في نجاح عملية السلم.

ونعرب عن امتناننا العميق أيضا إلى البلدان الستة التي تشكل مجموعة أصدقاء عملية السلام، والتي عملت بإصرار لتحقيق هذا الهدف الذي سعينا إليه طويلا وهي: اسبانيا، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للحكومات الأخرى التي تسهم بشكل كبير في النهوض بمصالحنا وتنميتها وإن كانت لا تشكل جزءا رسميا من تلك المجموعة. ونعرب عن الشكر الجزيل أيضا لجميع ذوي النوايا الحسنة الذين التزموا بإقرار السلم في بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر سعادة رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد الفارو آرزو إيديغوين رئيس جمهورية غواتيمالا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استثمار أجنبي يضيف الى المدخرات الوطنية المترتبة على توليد الوظائف والتحسين الوطيد لطاقتنا الانتاجية. ونحن نحتاج أيضا الى استكمال التعاون الفني والمالي، وبخاصة خلال المرحلة التي تلي مباشرة توقيع اتفاق السلام.

لهذه الأسباب جميعا، تقدر غواتيمالا دعم واعتراف المجتمع الدولي. ولهذه الأسباب نفسها تتطلع غواتيمالا أيضا الى الإساهم، بقدر إمكاناتها المتواضعة، في تعزيز النظام المتعدد الأطراف والتفاهم المبني على الاحترام بين الدول.

إن غواتيمالا تعلق أهمية كبرى على مبدأ العالمية الذي يجب أن تتصف به الأمم المتحدة، وهذا يؤدي بنا الى الإعراب عن اقتناعنا بأن جمهورية الصين في تايوان يجب أن تمثل أيضا تمثيلا كاملا في منظماتنا، ويجب أن تساهم بشكل نشط في البحث عن حلول في هذا العالم المترابط الواحد الجديد. ونحن نرى، إذ نضع في اعتبارنا تجارب ايجابية سابقة، أن هذا لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع أي جهود تبذل لإعادة التوحيد.

كثيرا ما يقال إننا نعيش في زمن تغيير. لكن الأمر أكثر من ذلك: فهذا تغيير للأزمان. إننا نعيش فقط على الجسر الموصول بين مرحلتين مختلفتين من مراحل التاريخ العالمي، حيث لا يمكننا بعد التفرقة بين ما هو على وشك الانتهاء وما هو بادئ. هناك نظام يمر بأزمة وهناك نظام جديد ليس من المستطاع بعد تصور معالمه بوضوح. وجميع المؤسسات تمر الآن بمرحلة اختبار.

ونحن ننظر بعين التقدير والأمل إلى حقيقة أن هذا التفاعل بين تجربة غواتيمالا والمشاركة التي تتسم بالاحترام من جانب الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف يوفر لنا حولا متواضعة ولكنها سليمة، الأمر الذي يمكننا من تصور شكل بسيط كفاء وأقل بيروقراطية للبنىات المؤسسية، ونوع من التعاون لا يسيء إلى ظروف المعيشة الصعبة للغالبية الفقيرة في بلداننا، ويسهم بأفكار ومهارات فنية مع إيلاء الاحترام الواجب لسكاننا. إن غواتيمالا تصبح الآن مختبرا للتعاون القائم على الاحترام، للمشاركة بدلا من الفرض.

## المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن سعادة السيد كلاوس كنكل، نائب المستشار ووزير خارجية ألمانيا.

السيد كنكل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية: الترجمة الشفوية عن الانكليزية قدمها الوفد): قمنا في العام الماضي بتقييم نصف قرن من تاريخ الأمم المتحدة. ودائما ما تبدو الصخرة التي ندفعها مثل سيسيفوس إلى أعلى الجبل وكأنها تتدحرج للخلف قليلا. والواجب ألا يدفعنا ذلك إلى اليأس. إذ نظل نتحمل مسؤولية تنفيذ ما أكدناه جازمين في الذكرى الخمسين لإنشاء هذه المنظمة العالمية: الحفاظ على السلام ومساعدة الذين يعانون من الحاجة والفقر.

وأنتم يا سيادة الرئيس، قد أصدرتم تنبيها لنا جميعا من أجل هذه الجمعية العامة الحادية والخمسين. فيجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من حدودنا وأن يكون تفكيرنا وعملنا وفقا لذلك. ودعونا بعد قطع هذه الوعود السنوية نتجنب السقوط إلى ما سلف من الروتين والطقوس. ويجب ألا تغيب عن بالنا فكرة العالم الأكثر سلما وإنصافا.

ولا بد أن تظل المنظمة العالمية هي ضمير العالم. وإلا فمن غير هذا المحفل يقف حارسا لمنع القتل والتعذيب، ولكفالة توفير الاحتياجات الحياتية الأساسية للاجئين وحماية أبنائنا ورعايتهم؟

فالجور في العالم بليغ. ولا تتاح أمام ملايين من الناس ابتداء من لحظة ولادتهم فرصة تذكر للعيش في ظروف تليق بالبشر. ولا يستطيع أحد أن يغض الطرف عن ذلك؛ فهذا أمر يهمننا جميعا. ولا يستطيع أي بلد واحد أو إقليم منفرد أو مجموعة من الدول النهوض بأعباء العالم ومتاعبه جميعها. فالجميع، بل والأقوى من بيننا، في حاجة إلى التضامن وفي حاجة إلى عون الآخرين. فكيف يتصور للإرهاب مثلا، وهو سرطان زماننا، أن يتوقف بلا تعاون دولي؟

ولقد اتضح من التطورات على مدى السنوات العشر الماضية أنه لا مبرر للاستسلام للأمر الواقع. إذ ثبت أنه يمكن إحراز تقدم إذا جمعنا مواردنا وعملنا يدا واحدة. وهذا هو الدرس الذي تعلمناه من

البوسنة وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط، ومن الإنجازات التاريخية في ميدان نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وفي كل طفل ينجو من الموت في رواندا أو بوروندي، وكل لاجئ قادر على العودة إلى قريته في البوسنة، وكل منطقة احراج مطيرة نستطيع صونها، نجد مدعاة لتوطيد أملنا. إن العالم الواحد يتطلب منا العمل يدا واحدة.

وفي البوسنة والهرسك أجريت انتخابات حرة لأول مرة بعد أربع سنوات من الحرب الدامية. فأرست هذه الانتخابات أساسا حاسما لإنعاش البلد. ويجب الآن أن يبدأ دون إبطاء العمل في إنشاء المؤسسات المشتركة، وأن يجتمع أعضاء الرئاسة الثلاثة المقبلين في سراييفو قبل نهاية أيلول/سبتمبر.

وقد واجهت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مهمة بالغة الصعوبة هي الإشراف على الانتخابات في البوسنة. ويجب أن يوسع نطاق عمل تلك المنظمة في قمة لشبونة التي تنعقد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. إذ تظل هذه المنظمة عمادا لا غنى عنه للنظام السلمي الجديد في أوروبا، ونراها ضرورية الآن بعد أن سقط الستار الحديدي.

أما القوى العاملة من أجل السلام في المنطقة فليست لديها بنفسها القوة الكافية؛ ولم يتحقق بعد الاستقرار الذي يصون نفسه بنفسه. حقا إنه لا يمكن أن تقيم في البوسنة والهرسك قوة شرطة دولية دائمة؛ بلا لا تستطيع القوات البالغ عددها ٦٠ ٠٠٠ جندي من منظمة حلف شمال الأطلسي ومن الأمم المتحدة ومن جميع البلدان الأخرى أن تضمن السلام على الأرض، غير أنني أرى أن ذلك البلد سيظل لفترة زمنية محدودة بحاجة إلى "قوة إطفاء". وذلك أمر يحتاج أساسا إلى ولاية جديدة من مجلس الأمن.

وألمانيا على استعداد لتقديم مساهمة عسكرية. وقد سمحت بدخول أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ فرد من لاجئي الحرب من البوسنة والهرسك مظهرة بذلك تضامنها الإنساني. كما أن لدينا أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ مواطن يوغوسلافي معظمهم من كوسوفو يتعين أن يعودوا إلى مواطنهم. ذلك عبء ثقيل على كاهلنا يشمل الناحية المالية. ولكننا وفرنا مؤقتا الحماية والملاذ لهؤلاء الناس على أسس



هذا الاتجاه، ستشمل البلدان الخمسة عشر التي تتمتع بأعلى ناتج قومي إجمالي في عام ٢٠٢٠ تسعة من البلدان التي تدخل الآن في عداد البلدان النامية.

والوصفة هي الأسواق الحرة والديمقراطية وموثوقية النظام القضائي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد كوفئ هذا النوع من السياسات الحكيمة بمبلغ ١٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الخاصة المباشرة في عام ١٩٩٥.

غير أن ٩٠ في المائة من هذا الاستثمار قد ذهب إلى ١٢ بلدا فقط، والفجوة بين الفقراء وبين بقية العالم مستمرة في الاتساع. إن "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" قدر عدد الفقراء بـ ١,٣ مليار نسمة، أي ما يقارب ربع الجنس البشري كله. وهذا أمر يدعو إلى عمل من كلا الجانبين، أي إلى عون من الجماعة الدولية وعون ذاتي من البلدان المعنية. وكل من هذين الجانبين يعد شرطا لازما للجانب الآخر.

وسيكون لي في هذا المساء لقاء آخر مع زملائي الأفارقة. وإني مهتم أشد الاهتمام بمستقبل القارة الواسعة المجاورة لأوروبا. وينبغي لنا ألا نرى فقط الجانب السلبي من أفريقيا، بل البوادر الداعية إلى الأمل كذلك، وهناك بوادر من هذا القبيل. فالتحول إلى الديمقراطية أخذ في التقدم كما يستدل على ذلك من كون عمليات الانتخاب قد جرت أو من المقرر أن تجري في ١٧ بلدا في هذا العام. ثم أن معدل النمو الاقتصادي قد سار على نمط أسرع من نمو السكان للمرة الأولى في سنوات عدة. والعمر المتوقع قد زاد أيضا بأكثر من ٢٥ في المائة منذ ١٩٦٠، ويزيد عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس.

إن ألمانيا تؤيد إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وإنماء قدراتها الذاتية. إن "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" إنما هو أساس سليم لهذه الجهود. و "مبادرة الأمين العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا" ينبغي كذلك أن يبتخذها كل من يعنيه الأمر أساسا للعمل المشترك.

غير أن الكثير لا يزال متبقيا للإنجاز. إن الأحداث المروعة في رواندا ينبغي ألا تتكرر في بوروندي. ومن ناحية أخرى ينبغي ألا تكون الأمم المتحدة وحدها الملاذ الأول في كل وضع نزاعي. فهي لا تستطيع أن تحل كل

إنسانية ولن يعز علينا الإسهام الآن بعد أن أصبحت عودتهم إلى الوطن ممكنة.

ولقد مزقت أوروبا حروب قتل فيها الأخ أخاه لقرون طويلة. وأصبحت رسالة التوحيد السلمي لهذه القارة في الوقت الحاضر رسالة أمل للعالم أجمع. وسينضم أول جيراننا في وسط وشرق أوروبا قريبا إلى المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

وبلدي، ألمانيا، مدين بوحدته للثقة التي أولاها العالم لسياستنا القائمة على المصالحة وحسن الجوار. ويلقي هذا في نظرنا واجبا علينا: أن نظل مع فرنسا المحركين للاتحاد الأوروبي.

وفي خطاب أمام الجمعية في عام ١٩٨٩ مد سلفي هانز - ديتريش غنشر يده إلى بولندا. واليوم أتوجه إلى جيراننا التشيك بوجه خاص قائلا إن الإعلان الألماني - التشيكي سوف يعتمد قريبا. وبوسع التشيك والألمان أن يتطلعوا بثقة إلى مستقبل أوروبي مشترك.

أما الشعب الروسي فيجب أن يكون أيضا من الفائزين في عملية التوحيد الأوروبي. والشراكة الخاصة التي تسعى إليها منظمة حلف شمال الأطلسي مع روسيا لها أهمية رئيسية للسلم والأمن في أوروبا. وهذا هو السبب في رغبتنا في أن تصاغ في أقرب وقت ممكن أسس ميثاق بين هذه المنظمة وروسيا، على نحو ما اقترحته في كركاسون قبل ١٨ شهرا، في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. ولا يزال عرضنا قائما. وينبغي أن تساعد روسيا في تشكيل مستقبل أوروبا بوصفها شريكا يقف معنا على قدم المساواة. فهذا البلد الكبير والهام يجب أن ينال مكانا في أوروبا يتناسب مع حجمه وأهميته.

ويتمثل جزء من الرسالة السلمية للاتحاد الأوروبي في أننا، نحن الأوروبيين نمثل سياسة تعاون دولي بين أكفاء، ونمثل شراكة عالمية من أجل التنمية والبيئة في القرن الحادي والعشرين. والفرص الجديدة لهذه الشراكة مستمرة من عولمة الصناعة والتكنولوجيا. ولم يحدث من قبل قط أن شهد أناس كثيرون بهذا القدر تقدما بهذا الحجم، مثل ما شهدناه خلال الأعوام العشرة الماضية. ولو استمر

وأحفادنا، ينبغي أن نتخذ اليوم خطوات تكفل أن تظل الأرض مكانا صالحا لسكنى البشر. إن السلام والكرامة البشرية، والتقدم الاقتصادي وحماية الأسس الطبيعية للحياة، كلها عناصر لا يمكن الفصل بينها. فبدون عدالة اجتماعية وبدون أية رؤية للتقدم الاقتصادي العالمي، لن نستطيع أن نكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر وتدمير البيئة والانفجار السكاني.

ليس لدينا وقت نضيعه. ففي كل ثانية يولد ثلاثة مواليد، ويزداد سكان العالم كل عام بحوالي ١٠٠ مليون نسمة. وجميعهم يحتاجون إلى الغذاء والكساء والمدارس وإلى دور للسكنى. وفي كل دقيقة نفقد حوالي ١٢ أكر من الغابات المطرية المدارية، وهي مساحة توازي ٤٠ ضعفا من رميات كرة القدم.

إن أنطوان دي سان كزوبيرييه قد أُنذر بأن الجنس البشري لم يرث الأرض من آباءه، بل اقترضها من أبنائه. وقد أصبحنا مدركين ذلك إدراكا حادا في قمة الأرض بريو دي جانيرو. إن الشمال والجنوب والشرق والغرب يناضلون كي يستمروا على قيد الحياة معا. في السفينة الفضائية التي هي الأرض، والتي يزداد هشاشة درعها الأزرق الواقي.

ومهمتنا الآن هي أن نحول ذلك الوعي البيئي إلى عمل بيئي. وستكون سنة ١٩٩٧ سنة جوهرية لهذا العمل. إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للبيئة والتنمية، ينبغي أن ترسم خط السير خلال السنوات الألف القادمة، في سبيل إعادة التوازن بين الإنسان والطبيعة والاقتصاد.

إن الأوساط الصناعية في ألمانيا قد تعهدت طوعا بتخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. ومنذ ١٩٩٠ خفضت ألمانيا تلك الانبعاثات بما يقرب من ١٣ في المائة، وبذلك تكون قد شقت الطريق لبقية العالم.

ونحن نسهم بمبلغ ٣١٢ مليون مارك ألماني في البرنامج الرائد لحماية غابات البرازيل المدارية. ويمثل هذا ٦٠ في المائة من مجموع الإسهامات المقدمة حتى الآن. وناشد الجماعة الدولية أن تشارك بنصيب أكبر في هذا البرنامج. فليس أمامنا خيار سوى أن ننجح معا أو نخفق معا.

المشكلات. ومن هنا ينبغي أن تتحمل المنظمات الإقليمية قدرا من المسؤولية أكبر.

إن "منظمة الوحدة الإفريقية"، شأنها شأن "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، قد نضجت إلى درجة تفرض الاحترام. وألمانيا، إذ لا تغيب عن بالها حالة بوروندي، قدمت حتى الآن مليون مارك ألماني لمساعدة آلية تلك المنظمة لمنع المنازعات. وتعلق آمال كبار على جهود يوليوس نيرييري. ويحظى المؤتمر المزمع بشأن منطقة البحيرات الكبرى بمساندة ألمانيا والاتحاد الأوروبي.

وستظل ألمانيا شريكا طيبا وصديقا لأمم أفريقيا. وستكون هذه هي رسالتي أيضا في الاجتماع الوزاري الثاني القادم في ويندهوك المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن عملية الأقلمة في أفريقيا هي عنصر من عناصر الأمل. والمثال البارز هو حالة الجنوب الأفريقي وتلك الجماعة الإنمائية. وتلك المنطقة يجب أن تصبح قاطرة للقارة كلها.

والشرق الأوسط هو منطقة مجاورة يمس مصيرها أوروبا. وهذا هو أيضا السبب الرئيسي لالتزامنا القوي في كل منطقة الشرق الأوسط. إن لألمانيا، لأسباب تاريخية علاقة خاصة بإسرائيل. وهذا أمر يظل غير قابل للتزعزع. وعلى الصعيد الثنائي، ومن خلال الاتحاد الأوروبي، نحن أهم مانح للفلسطينيين. وسوف تحافظ ألمانيا على هذا الالتزام. وقد أكدت ذلك في لقاءاتي الحديثة العهد بوزير خارجية إسرائيل ليفي، وبالرئيس ياسر عرفات في بون.

وينبغي ألا تعطى أية فرصة للإرهابيين أن يسدوا طريق السلام. إن إجراءات إغلاق مناطق غزة والضفة الغربية ينبغي تخفيفها والإقلاع عنها في أقرب وقت ممكن. هذا هو مسعانا المشترك. والكفاح ضد الإرهاب ينبغي أن يظل متصدرا جدول الأعمال الدولي. وإني أناشد مناشدة حثيثة جميع من يعينهم الأمر أن يستأنفوا عملية السلام دون تأخير. فليس هناك من بديل لها.

لقد قدر أن سكان العالم سيبلغون ١٠ مليارات في عام ٢٠٣٠. فمن أجلهم ومن أجل أبنائنا

بأن يناموا بسلام. فملاديتش وكاراديتش، وجميع من صدرت بحقهم أوامر توقيف، يستحقون المثل أمام المحكمة العالمية في لاهاي. وتدعو ألمانيا الى أن يعقد في وقت مبكر مؤتمر لإنشاء محكمة جنائية دولية.

وهناك مجموعة أساسية من حقوق الإنسان مشتركة بيننا جميعا ولا تزال سليمة عالميا. وحظيت هذه الحقيقة بتأكيد دولي في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان. وليس هناك مجال للنكوص عن هذا الموقف بل لا ينبغي النكوص عنه.

وإذا أصبحت المواجهة بين الشرق والغرب صفحة من صفحات الماضي الآن، فإن الحوار بين الثقافات يتخذ أهمية أكبر من ذي قبل. فهناك ما يقرب من ٢.٥ مليون مسلم يعيشون في ألمانيا. لذلك السبب على الأقل، ومن الأهمية بمكان، إيجاد قدر أكبر من التفاهم المتبادل بين المسيحية والإسلام.

وثمة موضوع قريب جدا الى قلبي، بوصفي وزيراً سابقاً للعدل، هو حماية أطفالنا، إذ أنهم الأعضاء الأضعف في مجتمعنا. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر احتفل بيوم الطفل العالمي تحت شعار "الأطفال لهم حقوق". فكيف تبدو هذه الحقوق في الواقع؟ يموت ٣٥ ٠٠٠ ألف طفل يوميا من الجوع. ويموت اثنا عشر مليون طفل قبل أن يبلغوا سن الخامسة. ويجبر مليوناً من أطفالنا على ممارسة البغاء. ويستخدم مئتا ألف طفل في أنحاء العالم كجنود في الحرب. ويجري استخدام الملايين منهم كأيد عاملة رخيصة.

ومؤتمر ستوكهولم المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال قد أيقظ الرأي العالمي، وأود أن أتوجه بالشكر الى الحكومة السويدية على استضافتها وتنظيمها لهذا المؤتمر، الذي صدمنا فدفعنا الى العمل. فالطريقة الشنيعة التي تجري بها معاملة الأطفال مخزية - وهي وصمة عار على جبين حضارتنا. ويجب أن يتبع خطة ستوكهولم للعمل القيام بعمل عالمي. ونحن ندين بهذا للأطفال. وأود أن أوضح بجلاء أن أي شخص ينتهك الأعضاء الأضعف في مجتمعنا - أي الأطفال - يستحق الحرمان من حماية القانون.

فالسلم ليس كل شيء، ولكن بدون السلم يصبح كل شيء كلا شيء. وترجع هذه الكلمات الى الزمان الذي كان فيه الشرق والغرب يواجهان بعضهما بعضا وهما

في مؤتمر المناخ عام ١٩٩٧ في اليابان، ينبغي أن نحقق الهدف المتفق عليه في برلين منذ اثني عشر شهرا: وهو إقرار بروتوكول موضوعي وملزم لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي مؤتمر جنيف الذي انعقد في الآونة الأخيرة، أبدت الأغلبية الكبرى من الأمم تأييدها لأهداف محددة وحدود زمنية قصوى. وهذا أمر مشجع.

إني أود أن أشكر كل الأعضاء مرة أخرى على مساندتهم لجهودنا لجعل بون مقرا لأمانة "الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ". فهل لي أن أطلب أيضا من الأعضاء أن يساندوا اقتراحنا بأن تصبح بون كذلك مقرا لأمانة "الاتفاقية الإطارية لمكافحة التصحر"، إذ لا بد لهذه الأمانة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع أمانة المناخ. وسوف تجد الأمم المتحدة أن ظروف العيش والعمل في بلدنا طيبة.

إن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية" يعتبر الناس، عن حق، محورا لجميع الجهود. ويجب علينا أن نستمر في التركيز على مكافحة الفقر وتوفير التعليم الأساسي والمهني. ولئن كان هذا الموضوع ليس من الموضوعات التي تحظى بالعناوين الكبيرة في الصحف، فإنه، الى جانب حفظ السلم، من مهامنا الرئيسية وسيظل كذلك.

وتوفير التساوي في الفرص للمرأة يجب ألا يظل أمرا نظريا محضاً.

والقول بأنه لا يوجد شيء أقوى من فكرة أن أوانها، هو من الأقوال المأثورة التي تنطبق على الكرامة البشرية وحقوق الإنسان. وسقوط حائط برلين بيّن أن سعي الناس الى الحرية والى السعادة الشخصية هو، على المدى الطويل، أقوى من أية دكتاتورية. ولذا فإن التصدي للدفاع عن حقوق الإنسان على النطاق العالمي لن يكون بدوره جهداً بلا طائل.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد مينوفا - تريكيل (أندورا).

ويعني هذا كله شيئاً طبيعياً جداً: هو ان نعامل بعضنا بعضا بوصفنا بشرا وألا نلحق بالآخرين ما لا نريد أن يلحق بنا. ويجب ألا يسمح للقتلة والجلادين

وسنحضر وشيكا جدا مؤتمرا في كندا يتناول الجوانب السياسية لهذه المسألة، مستهدفا حظر الألغام البرية. إلا أننا في الوقت نفسه ينبغي لنا أيضا أن نحاول التركيز على تحسين فعالية إزالة الألغام، أي إجراء تجارب على المعدات الميكانيكية للإزالة واستخدامها. ونحتاج بصورة عاجلة الى آلات يمكن إنتاجها على نطاق واسع من أجل القضاء على هذا الوباء الذي يؤدي البشر. ولا أدري ما إذا كان بينكم هنا من شاهد عملية لإزالة الألغام. فهذه العملية يضطلع بها الأفراد ويمكن مقارنتها بإزالة كتيب رملي بملعقة. وأظن أنه لا يمكن تصديق أن دولا متقدمة مثل دولنا والعديد من الدول الأخرى لا يمكنها إنتاج آلة تضطلع بعملية إزالة الألغام على نطاق واسع. وأريد أن أركز على المعرفة التقنية التي نمتلكها لنجعل هذه المسألة تحرز التقدم بأسرع وقت ممكن.

فإذا أردنا كسب السلام، فإننا يجب ألا ننظر فقط في منع الصراع؛ يجب علينا أيضا أن نولي اهتماما أكبر للحالة بعد إنهاء الأعمال القتالية العسكرية. وكان بناء السلام موضوع المؤتمر الدولي الذي رعيناه في برلين في تموز/يوليه. وأسفر هذا المؤتمر عن عدد من النتائج الهامة والملموسة التي نوفرها لجميع الدول الأعضاء في شكل تقرير. ونعتزم مع دول أخرى أن نقدم أثناء دورة الجمعية العامة مشروع قرار بشأن توطيد السلام من خلال خطوات عملية صوب نزع السلاح. وسواء في البوسنة أو رواندا أو أنغولا، فإن جميع الجهود السابقة سيتضح أنها كانت هباء ما لم نتمكن من منع اندلاع العنف مجددا.

ومعظم العبء يقع على عاتق ٢٦ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق أو عدد يقارب ذلك وعلى الأفراد المدنيين الذي يشكلون بعثات حفظ السلام، بالإضافة الى عدد لا يحصى من الموظفين الشجعان العاملين في المنظمات غير الحكومية الذين يضطلعون بعملهم في أنحاء العالم في ظل ظروف صعبة. وإذ أتكلم هناك في الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن خالص شكري للمنظمات غير الحكومية، ونحن فخورون بها.

وفي قرارنا الذي اتخذناه احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة تعهدنا رسميا بأن نقدم للألفية القادمة منظمة أمم متحدة تتمتع بالتجهيز والتمويل اللازمين للاضطلاع بمهامها. والأهمية السياسية الكبرى معلقة على إصلاح مجلس الأمن، الذي شاركنا في أعماله مشاركة وثيقة خلال السنتين المنصرمتين. وهذا المجلس،

مدججان بالسلاح. وفي غضون ذلك تبدد كابوس اندلاع نيران جحيم نووي. والتوقيع أمس على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثل خطوة هامة أخرى في هذه العملية، في اعتقادي، بعد مرور نصف قرن على النقاش والاحتجاج الدوليين بشأن إجراء التجارب النووية.

وإذ أعرب عن شكري لاستراليا أناشد جميع الدول أن تصادق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أجريت ٢ ٠٠٠ تجربة نووية تقريبا. والآن لدينا الفرصة لأن نضع حدا نهائيا لها. وكل من يرفض خيرا لأنه لا يقبل إلا الكمال ينبغي أن يراعي مسؤوليته أمام الأجيال القادمة. فنحن لا نستطيع أن نرغم الجن النووي على العودة الى القمقم، ولكننا ندين لأطفالنا وأحفادنا بترويضه، على الأقل ترويضه.

وإن الإزالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية ذات عواقب مماثلة. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تدخل حيز النفاذ في الربيع القادم. وجميع الدول، ولا سيما تلك التي تمتلك أكبر ترسانات من هذه الأسلحة، يجب عليها أن تفي بمسؤوليتها الكبيرة وتصادق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أتطرق الى مسألة اهتم بها اهتماما شخويا وشديدا، وهي نوع يختلف اختلافا تاما عن أسلحة الدمار الشامل: إنها الألغام المضادة للأفراد. لقد سافرت الى موزامبيق وكمبوديا واطلعت على الحالة هناك. فلا تزال مئات الملايين من الألغام المضادة للأفراد مدفونة في الأرض. وسنة بعد سنة تقتل وتشوه ٢٠ ٠٠٠ شخص وتجعل مناطق بأكملها غير صالحة لسكنى البشر بصورة دائمة. وأودوات القتل الغادرة هذه يجب حظرها.

لقد نبذت ألمانيا نبذا تاما الألغام المضادة للأفراد وفرضت حظرا مفتوحا من جانب واحد على الصادرات. وسيجري تدمير المخزونات المتبقية لدى نهاية ١٩٩٧. وفي برنامج العمل المشتمل على سبع نقاط والذي قدمته اقترحت اتخاذ عدد من التدابير للمحافظة على الزخم الذي تولد في جنيف. وهدفنا الأساسي - لأنني أرى أن من الخليق أن يكون الشعاع "الأولويات أولا" - هو تحسين فعالية إزالة الألغام.

المسؤولية هي أهم مبدأ في العصر الجديد. دعونا نعمل وفقا لذلك المبدأ.

خطاب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة السويد.

اصطحب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور الترحيب برئيس وزراء مملكة السويد، السيد غوران بيرسون، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيرسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يواجه عالم اليوم مفارقة غريبة. فبينما يتنامى تكافلنا العالمي وبينما تتطلب التهديدات الموجهة إلى مجتمعاتنا جهودا متسقة عالميا، تنظر البلدان إلى الداخل، كل إلى منطقته الخاصة به. ولكن ينبغي ألا يجعل أبدا التعاون الإقليمي ذريعة لتجاهل العالم الخارجي، بل خليق به أن ينفذ على العالم، وأن يكون حجرا أساسيا لتضامن عالمي حقا.

نحن بحاجة إلى رؤية تتمثل في الجوار العالمي وأخلاقيات عالمية ومواطنة عالمية تستند إلى المساواة، والتسامح والتضامن. إن عولمة مجتمعاتنا أمر لا يمكن الرجوع فيه. ونحن بحاجة إلى أن نتعاون لنواجه عواقبه.

ولدينا الأداة: الأمم المتحدة. وتعرض الأمم المتحدة، في سنها الخمسين، للنقد والافتقار إلى الثقة. ولا يمكن أن ننسى بسرعة تجربة النكسات السياسية في الصومال، ورواندا ويوغوسلافيا السابقة. وكما كان الحال في البوسنة، هناك سعي إلى إيجاد بدائل للأمم المتحدة لتناول المسائل الدولية الملحة.

ولكن مهام الأمم المتحدة لم ييسرها رفض الدول الأعضاء تقديم الموارد الكافية. فالكثير من الدول الأعضاء بما فيها بعض الدول الكبرى لا تزال لا تدفع أنصبتها إلى الأمم المتحدة بالكامل أو في الوقت المحدد.

الذي هو الحارس الرئيسي للسلام العالمي، ما زال يحمل ملامح العام ١٩٤٥، إلا أنه يحتاج الآن إلى وجه جديد للعام ٢٠٠٠. فالمسألة هي مسألة تعزيز شرعية هذه الهيئة ومصادقيتها وفعاليتها. فبعد ثلاث سنوات من النقاش حان الوقت للجمع بين شتى العناصر والبدء بعملية إعادة الهيكلة، بغية إنجاز الأمور بعد أن حللنا ما يمكن عمله. ويسرنا أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء يؤيد منح مقعد دائم لألمانيا في مجلس الأمن. وأعتقد حقا أن الوقت الذي سيتعين فيه على الجمعية العامة البت في ذلك يقترب.

وما زالت الأزمة المالية تتطلب اهتمامنا المباشر. فترشيد المنظمة وإصلاحها أساسيان وملحان. فإلقاء نظرة على الدفاتر تكفي لأن تكشف عن ذلك. وتبين ميزانية الأمم المتحدة العادية أنه لم تحدث أية زيادة. وفقدت الأمانة العامة أكثر من ١٠٠٠ وظيفة، وسيحدث مزيد من التخفيضات في العام القادم. وهكذا حققت فعلا إنجازات كثيرة.

ولذا، أنتهز هذه الفرصة لا توجه بالشكر إلى الأمين العام وإلى موظفيه الذي يواصلون في المقر وفي الميدان تحقيق نتائج باهرة بالرغم من التخفيضات في أعدادهم والنقص المستمر في التمويل. وإنني أود أن أشكرهم بحرارة بالغة.

وأود أن أضيف كلمة أخرى إذا سمحتم لي. إن الأمم المتحدة، في إجراءاتها وقراراتها، لا يمكن أن تكون قوية إلا بالقدر الذي يسمح لها أعضاؤها به. ويميل الناس إلى تجاهل تلك الحقيقة بسهولة عندما ينتقدون هذه المنظمة. وأؤكد على هذه النقطة لأنني أعتقد أن لدى العالم الخارجي صورة مشوهة عن الأمم المتحدة. الأمم المتحدة هي نحن، الدول الأعضاء، ولا يمكن أن نحقق ما نريد تحقيقه إلا إذا عملنا معا.

وأخشى أن يتعين علي أن أكرر أنه لا يزال يتوجب علينا أن نقوم بمزيد من التوفير والترشيد. وم ذلك ليست الحادة إلى الإصلاح مبررا لرفض دفع الأنصبة المقررة. وفضلا عن ذلك فإن الحقوق الخاصة تغني ضمنا واجبات خاصة أيضا لقد قال الفيلسوف الأمريكي الألماني، هانز جوناكس إن

وترى حكومتي، الحكومة السويدية، أن من اللازم اتخاذ الخطوات التالية فوراً. أولاً، يجب أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون العالمي المتعدد الأطراف. وثانياً، يجب السداد الكامل للأنصبة المقررة للأمم المتحدة دون قيد أو شرط وفي الوقت المحدد. وثالثاً، يجب أن يكون هناك التزام بتعزيز وتجديد الأمم المتحدة، بما في ذلك جدول زمني للإصلاح الشامل. ورابعاً، يجب أن نلتزم بأن تكون للأمم المتحدة أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وخامساً، يجب أن نتخذ نهجاً متكاملًا للأمن بالنظر إلى التهديدات الطويلة الأمد الموجهة إلى مجتمعاتنا. وسادساً، يجب أن يكون هناك التزام بالعمل المبكر لمنع الصراع والكوارث من صنع البشر. وأخيراً، هناك حاجة إلى الاتفاق على تطوير قدرة المنظمات الإقليمية على العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وتلتزم الحكومة السويدية بأهم متحدة قوية وفعالة ونحن مستعدون للإسهام في تحقيق هذا الهدف. ولهذا، تسعى السويد إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة السنتين ١٩٩٧ - ١٩٩٨. وقد رشحنا أنفسنا بالتأييد الكامل من جانب بلدان الشمال الأخرى: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج.

ويقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري أن تكون للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم عضوية في المجلس أيضاً. ومبدأ التعاقب في شغل المقاعد غير الدائمة هام بالنسبة إلينا لأننا لم نكن عضواً في المجلس طوال السنوات العشرين الماضية.

وستواصل السويد، إذا ما انتخبت للمجلس، السعي إلى تحقيق الانفتاح والشفافية. ويجب تعزيز الروابط بين المجلس وكل أعضاء الأمم المتحدة.

وتتخذ السويد مواقف مستقلة، معززة مبادئ القانون الدولي. وسيادة القانون الدولي والإنساني هو من الأعمدة التي تقوم عليها سياستنا الخارجية. والسويد على استعداد لأن تسهم في دور أشد فعالية للأمم المتحدة في الجيل الجديد لحفظ السلام، بما في ذلك التنسيق على نحو أفضل بين الجانبين المدني والعسكري لهذه العمليات، ولأن تعمل على تحديد ولايات أوضح لعمليات الأمم المتحدة.

ومن العار أن يكرس الأمين العام الكثير من وقته لمناشدة الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية.

وبالطبع إن للأمم المتحدة عيوبها وهي تعاني من البيروقراطية ومقاومة التغيير. وهناك مثالب ولكن توجد أيضاً قصص نجاح. ويجب ألا ننسى كيف ساعدت عمليات الأمم المتحدة على بناء مجتمعات تتمتع بالسلم في كمبوديا والسلفادور وموزامبيق، وكيف ساعدت الأعمال الانسانية التي قامت الأمم المتحدة بها على إنقاذ الأرواح وتخفيف حدة المعاناة في الصومال ورواندا وبوروندي ويوغوسلافيا السابقة وغيرها من مناطق الأزمات.

وفيما يتعلق بالأمن بمعناه الواسع، نحن بحاجة إلى منظمة عالمية. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها مكاناً للاجتماع. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها وصياً على المبادئ والمعايير الدولية. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة لمنع الصراعات وإيجاد الحلول السلمية عندما يندلع العنف. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات العالمية للأمن الإنساني. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها ضماناً في مواجهة تهديدات البيئة ومؤيدة للتنمية المستدامة. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها نقطة ارتكاز للتضامن العالمي.

ولتحقيق هذه الرؤيا، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية. ويجب أن نواجه بقوة المثالب الحالية. والإصلاح لا يعني تلقائياً التقليل من حجم المنظمة. وفي بعض الميادين، قد نكون بحاجة إلى توسيع المنظمة. ولكن ينبغي عدم تبديد الموارد. وتتطلب الثقة بالمنظمة الانضباط المالي. وتعني إعادة تنشيط الأمم المتحدة وجود أمم متحدة أكثر تركيزاً وأكثر تصميمًا.

ونحن بحاجة إلى أمم متحدة لا تتخلى عن موقفيها كأداة رئيسية لصيانة السلم والأمن الدوليين، أمم متحدة قادرة على العمل بسرعة بوسائل وموارد كافية. واليوم، أضْم صوتي إلى ١٥ رئيس دولة وحكومة آخرين في بيان تأييداً لتجديد تعددية الأطراف. ودون القيادة السياسية، لا يمكن إجراء التغييرات اللازمة.

وتمويل التعاون الإنمائي العالمي مسألة هامة تتجاوز الأزمنة المالية الراهنة للأمم المتحدة. فالاستعداد للدفع آخذ في التراجع. والمساعدات الإنمائية بلغت أدنى مستوى لها في عقود. وهناك أربعة بلدان فقط - من ضمنها السويد - تحقق هدف المساعدة للأمم المتحدة البالغ نسبته ٠,٧ في المائة. وفي حالتنا بالذات، نحافظ على هذا الالتزام على الرغم من حالتنا المالية الصعبة للغاية.

إن إعادة التغذية المتفاوض بشأنها لصناديق التنمية المتعددة الأطراف لا يجري احترامها. وتمويل التعاون العالمي مسألة بعيدة الأجل تتطلب حلاً بعيد الأجل.

إن عولمة اقتصاداتنا، وسياستنا وحياتنا اليومية تتطلب التعاون. ووضح هذا بجلاء في تقرير اللجنة المعنية بالإدارة العالمية. وستدرك البلدان الصناعية والنامية أن لنا مصالح مشتركة، ليس أقلها التصدي للتهديدات لمستقبلنا المشترك، لبيئتنا. ويجب بذل مزيد من الجهود من أجل حل أزمة الديون للبلدان الأشد فقراً والأكثر استئدانة.

ولدينا اهتمام مشترك بالحدود المفتوحة والتجارة الحرة، الأمر الذي يحقق النمو والثروة. والعائق الصعب أمام هذه التنمية هو الزيادة في الجريمة المنظمة على نطاق عالمي. وفي منطقتي بالذات أي المنطقة الواقعة حول بحر البلطيق، قرر رؤساء الحكومات وضع خطة عمل مشتركة لمكافحة الجريمة التي تتخطى الحدود بين البلدان.

وأعتقد أنه من الخلق بهذه الدورة للجمعية العامة أن ترسل إشارة سياسية قوية مفادها أن الجهود العالمية المكثفة مطلوبة أيضاً في هذا المجال. والمطلوب هو زيادة تبادل المعلومات، والتعاون القضائي، والتعاون على نحو أوثق في مجال التدريب، بطرق مختلفة منها الشرطة الدولية (انتربول).

وثمة تهديد عالمي آخر يتمثل في انتشار الأسلحة، سواء الأسلحة التقليدية أو الأسلحة المصممة للدمار الشامل على حد سواء. ولا تزال السويد طيلة عقود في طليعة الكفاح ضد الأسلحة النووية. ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر ضروري. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة تاريخية نحو إزالة

وينبغي كفاءة قدرة الأمم المتحدة على قيادة ومراقبة عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية على نطاق واسع. فنحن بحاجة إلى منظمة قادرة على التنسيق بين مختلف جوانب عمليات السلام، بما في ذلك صنع السلام السياسي، وحفظ السلام العسكري، وجهود بناء السلام والجهود الإنسانية الطويلة الأجل.

وفي تخطيطنا الوطني للمشاركة في عمليات للسلام في المستقبل، تتخذ حكومتنا خطوات من أجل دمج تدريب الأفراد العسكريين والمدنيين بغية تيسير التنسيق في الميدان. وندعو بلدانا أخرى إلى القيام بهذا التدريب في السويد.

وتعتقد السويد أن أداة الجزاءات يتعين تحسينها. فهي أداة هامة للمساعدة على الحؤول دون استعمال القوة المسلحة. ولكن يجب إيجاد السبيل الكفيلة بتجنب معاناة المدنيين الأبرياء، والتخفيف من عبء الآثار المترتبة على الجزاءات لدى أطراف أخرى. وهذا ضروري لمصادقية وفعالية أداة الجزاءات.

وتمثل الأمم المتحدة سلطة معنوية للمجتمع العالمي. ولها دور حيوي في التأكد من ألا تمر جرائم الحرب دون عقاب. وينبغي إعطاء المحكمتين المتعلقتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا الدعم اللازم. ويجب أن تكون الرسالة واضحة. يجب تقديم الحماية للمدنيين في جميع الصراعات المسلحة، سواء كانت داخلية أو دولية. وينبغي عدم التمكين على الإطلاق من القيام بانحرافات جنائية، أو القتل، أو التعذيب، أو الاغتصاب دون عقاب. وينبغي إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في العام المقبل.

والأزمة المالية وعدم دفع الأنصبة المقررة للأمم المتحدة يجب عدم استعمالهما كأداة للاستعجال بالإصلاحات، كما ينبغي ألا يكونا عذرا لعدم البدء بإصلاحات عاجلة. فإمكانية استعمال مصادر بديلة لاحتياجات التمويل يتعين استكشافها لاحقاً. وبوسعها أن تستعمل على أساس طوعي وتستخدم في تمويل احتياجات خاصة خارج إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

السيد كيان كيشين (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحو لي بداية أن أقدم تهانتي الصادقة للسفير غزالي اسماعيل على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وإذني لمقتنع بأنه، بفضل قدراته الممتازة وخبرته الثرية، سينهض بهذه الرسالة السامية بامتياز. وأود أن أعرب عن شكرنا للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال على ما قدمه من إسهام هام خلال رئاسته الدورة الماضية.

إن التسعينات فترة تحول بالغ الأهمية، تمر فيها العلاقات الدولية بأكثر التغيرات تأثيراً منذ الحرب العالمية الثانية. فانهيار واختفاء الهيكل الثنائي القطبية جدد الأمل في أن يصبح العالم مجتمعاً لبلدان تتمتع بحقوق متكافئة وليس مجتمعاً تسيطر عليه دولة كبيرة واحدة. وتعدد القطبية بدأ يتخذ زخماً في السياق العالمي وكذلك في السياق الإقليمي. وبدأت الدول الكبرى تعيد تكييف علاقاتها. ومن ناحية أخرى أصبحت أكثرية البلدان النامية تدرك بشكل متزايد الحاجة إلى دعم قوتها عن طريق تضافر جهودها. وما فتئت حركة عدم الانحياز تواصل رفع لواء المثل العليا ومبادئ الاستقلال وصنع القرار على نحو مستقل وعدم الارتباط بالكتل وهي تثابر بقوة من أجل إيجاد نظام دولي جديد عادل وديمقراطي رائده السلام والمساواة. كما أن المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وقد بدأت تبدي الكثير من النشاط، توسع دورها في تشجيع التعاون الإقليمي والتنمية الإقليمية كل في منطقتها.

إن الطفرة التي حدثت في آسيا كان لها أثر كبير على التشكيلات السياسية والاقتصادية العالمية. فالعالم يشعر بالإعجاب الكبير للتنمية الاقتصادية العظيمة جداً في آسيا وفي شرق آسيا بصفة خاصة. وقد أبرز انعقاد الاجتماع الآسيوي الأوروبي الأول التغييرات التي نشهدها الآن، وشكّل بداية جديدة هامة لعلاقة تعاونية متكافئة بين آسيا وأوروبا. وحيث أن العالم يتحرك صوب تعدد الأقطاب فإن قوى السلام تتدعم. ويتدعم أيضاً النداء من أجل الحوار والتعاون بدلا من المواجهة والصراع.

وفي منطقة آسيا - المحيط الهادئ، حققت الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والاستقرار وتشجيع التنمية المشتركة عن طريق الحوار والتشاور والتعاون نتائج إيجابية. وقد أبرم اتفاق بشأن بناء الثقة في الميدان العسكري على طول مناطق الحدود وذلك بين الصين من ناحية والاتحاد الروسي وكازاخستان

الأسلحة النووية. وأرحب بتقرير لجنة كانبيرا. فهو إسهام حسن التوقيت وقيم في هذا المسعى.

والألغام البرية المضادة للأفراد تهديد للتنمية، ولإعادة البناء وللكرامة الإنسانية في أنحاء عديدة من العالم. فالألغام لا تميز بين الجندي الغازي والطفل الذي يلهو. وهي تتجاهل بالكامل عمليات وقف إطلاق النار والتسويات السياسية.

ومن المحتم أن نتحرك صوب الحظر العالمي لهذه الأدوات القاتلة. وينبغي تدمير المخزونات منها. وستتخذ السويد من جانبها وحدها هذه الخطوة. ويجب على جميع البلدان التقيد بالنظام القانوني الأكثر صرامة الذي تم الاتفاق عليه بشأن الألغام البرية، وينبغي توجيه موارد أكبر بكثير لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وحكومتني على استعداد لتقديم إسهامها الكبير من أجل هذا الغرض.

وإن التعاون المتعدد الأطراف لا غنى عنه لمعالجة مسائل البقاء الهامة التي تواجهنا على عتبة الألفية المقبلة. ويقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن إعطاء الجيل المقبل أدوات هذا التعاون. فالأمن الحقيقي أمن عالمي.

وتسهم السويد بنشاط في التعاون والأمن في جوارنا، منطقة البلطيق، وفي أوروبا. وتأيدنا الراسخ للسلام والتنمية في الشرق الأوسط، وفي الجنوب الأفريقي، وفي آسيا وفي أمريكا الوسطى معروف جيداً. والتزامنا منا بتقاليدنا ورؤيانا، نواصل الوقوف إلى جانب التعاون والأمن في حيننا العالمي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الذي أدلى به تواج.

اصطحب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الصين، سعادة السيد كيان كيشين.



المجتمع الدولي احترام سيادة بعضهم وسلامتهم الإقليمية والامتناع عن غزو بعضهم لبعض أو التدخل في شؤون بعضهم بعضاً، والعيش في وئام، والبحث عن نقاط الاتفاق، وتنحية الخلافات. بيد أن الواقع هو أن العالم المعاصر أبعد ما يكون عن الهدوء لأن عقلية الحرب الباردة تتسم بالعناد كما أن الهيمنة أطلت برأسها القبيح مراراً. والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بمختلف الذرائع، والانغماس في استخدام الجزاءات، أو حتى استخدام القوة، كلها تدوس بالأقدام على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع المعايير المقبولة في العلاقات الدولية، ومن ثم تهدد بل وتقوض السلام والاستقرار في العالم. والمناقشات التي دارت مؤخراً في المحافل الدولية، والتي أثارها قضية الجزاءات تدل على أنه في سياق الاتجاه المتزايد صوب تعدد الأقطاب تصبح الهيمنة وسياسة القوة أمراً تتزايد صعوبة الدفاع عنه.

وقد أدى التوسع النشط في التجارة الدولية والاستثمار والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا إلى توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدان والمناطق ومن ثم التحجيل بعملية العولمة الاقتصادية. وهذا يتيح فرصة نادرة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. لقد استطاعت بعض البلدان النامية، بركوب موجة العولمة والاعتماد على جهودها الذاتية الدؤوبة، أن تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وسريعاً وأعطت بذلك دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي العالمي. هذه التغييرات وغيرها على الساحة العالمية وسعت من آفاق التعاون الدولي.

لكن من المؤسف أن التيار المعاكس للحمائية التجارية برز مؤخراً في صفوف البلدان المتقدمة النمو، بهدف تقليل نمو البلدان النامية واستبعادها من عملية صنع القرار بشأن قضايا اقتصادية عالمية رئيسية. إن أي عمل مجحف بالبلدان النامية سيقوض في نهاية المطاف مصالح البلدان المتقدمة النمو ذاتها. وينبغي أن يبنى التبادل والتعاون الاقتصاديان الدوليان على أساس التكامل المتبادل. وفي مواجهة موجة العولمة الاقتصادية لا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية أن تلجأ إلى الحمائية التجارية. بل ينبغي لكل دولة منها أن تجري التكييفات والإصلاحات الضرورية في ضوء ظروفها الوطنية بغية تعزيز رفاهها والبقاء بمنجاة من الأذى. إذ لا يمكننا إلا عن طريق تعزيز التبادلات الدولية والتعاون على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة أن نواجه معا

وقيرغيزستان وطاجيكستان من ناحية أخرى؛ وهذا الاتفاق ينظم حدوداً يزيد طولها على ٣٠٠٠ كيلومتر. وقد نجح المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في لم شمل بلدان آسيا والمحيط الهادئ من أجل النظر في القضايا الأمنية التي تواجه المنطقة. ولقد أصبح مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ آلية مفيدة لتشجيع التجارة وتحرير الاستثمار وكذلك للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة.

وقد شهد العام الماضي بداية عودة السلام إلى عدد من البلدان والمناطق التي مزقتها الحرب. ويسرنا أن نلاحظ تنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين المتحاربين في البوسنة والهرسك وتطبيع العلاقات بين يوغوسلافيا وكرواتيا. ومن المأمول أن يستعاد السلام في منطقة يوغوسلافيا السابقة قريباً بالكامل بغية وضع نهاية للصراع المطول في ذلك الجزء من أوروبا.

وأخذ ما أحدثته التغييرات البالغة الشدة في الحالة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة من أثر يذوي في أفريقيا. وبدأت أفريقيا تدخل حقبة تاريخية جديدة تسعى فيها سعياً حثيثاً من أجل السلام والاستقرار والتنمية. وثمة قضايا ساخنة عديدة في أفريقيا سويت بالفعل أو هي في طور التسوية بشكل تدريجي. لكن في الوقت ذاته لا تزال بعض البلدان والمناطق منكوبة بويلات الحرب. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء الانتباه وإعطاء الأهمية للقضايا الأفريقية للمساعدة في إحلال السلام الدائم والتنمية في القارة الأفريقية مبكراً.

بيد أن الطريق إلى السلام طريق صعب. فها هي عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه العقبات مرة أخرى، بعد أن حققت بعض المكاسب في السنوات السابقة. وتشعر الصين بالقلق إزاء هذا التطور. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهداً جهيداً من أجل إيجاد تسوية شاملة وعادلة ومبكرة لهذه القضية عن طريق الاحترام الدقيق للاتفاقات السابق التوصل إليها واستئناف المفاوضات والحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن السلام كان ينبغي أن يسود في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث ينبغي للأعضاء المتساوين في

التحديات، لا يكفي أن تقوم جميع البلدان بتنفيذ سياسات للتنمية الاجتماعية تتناسب مع أوضاعها الوطنية بل ينبغي لها أيضا أن تتعاون بعضها مع بعض بما يتمشى مع مبادئ الاحترام المتبادل، والمساواة والفائدة المتبادلة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز برامجها الاجتماعية التي تركز على البلدان النامية.

وينبغي للمجتمع الدولي عموما أن يصر على تنفيذ إجراءات المتابعة "للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية" المعقود بالقاهرة، و "للجنة العالمية للتنمية الاجتماعية" المعقودة في كوبنهاغن، و "للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" المعقود في بيجين تأييدا للتنمية الاجتماعية العالمية.

لقد عانت منظمنا من تقلبات خلال مجرى نصف قرن. وقد طرأت تغييرات هائلة على المسرح العالمي. ومن المحتم على الأمم المتحدة أن تضطلع بالإصلاحات المنطقية اللازمة لتستطيع الاضطلاع على نحو أفضل بالمهمة النبيلة لعصرنا وأن تؤذن بعالم أفضل في القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن تكون جميع الإصلاحات مؤدية إلى تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه، وتحسين فعالية الأمم المتحدة. ويجب أن تسهم أيضا في إعطاء الأمم المتحدة دورا أكثر إيجابية وفعالية في تعزيز السلام العالمي والتنمية المشتركة. ويجب أن تتمشى مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، وأن تعبر عن تطلعات البلدان النامية، التي تشكل أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي ممارسة المشاورات الديمقراطية في هذه العملية كلها. ونحن على ثقة من أننا سنستطيع أن نحقق توافقا في الآراء واسع النطاق ما دمنا نشترك جميعا في مداولات صبورة ونعمل بروح من رحابة الصدر ومراعاة الأصول والاستعداد للنظر في جميع الشواغل المشروعة.

ولا تزال الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية خطيرة. ولا يمكن للمنظمة أن تعمل بصورة طبيعية من دون موارد مالية راسخة ويمكن التعويل عليها. ونحن ندعو البلدان الرئيسية المتأخرة في سداد أنصبتها للمنظمة أن تفي بالتزاماتها المالية المحددة في الميثاق بأن تدفعها بالكامل، دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير.

وقد أحرز منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة تقدم كبير في مجال الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.

المشاكل الجديدة الناشئة في سياق التقدم الاقتصادي العالمي وأن نحقق التنمية المستدامة والرخاء للجميع.

ولا ينبغي لأحد أن يتجاهل التفاوت في التنمية العالمية والفضوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فأقل البلدان نموا في ضنك وقد وقعت في شرك المنافسة الدولية المحتمة وأصبح خطر التهميش يخيم عليها بشكل كبير. ومما يزيد الطين بلة أن مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الغنية يتناقص كل سنة علاوة على فرض مزيد من الشروط الصعبة على تقديمها. وموارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بدأت في النضوب. وآفاق المستقبل تبدو قاتمة حقا. ويتعين على المجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير فعالة للتغلب على هذه الحالة الخطيرة. وينبغي أن يكون على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة تشجيع التنمية الاقتصادية والرخاء في كل البلدان والقضاء على الفقر.

وتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة والتنمية حلقة وصل هامة في الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد مرور أربع سنوات على "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، أصبح الجمهور أكثر وعيا بأهمية الحماية البيئية. وأصبحت التنمية المستدامة هدفا رئيسيا في استراتيجيات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في جميع البلدان. بيد أن التعاون الدولي في هذا المضمار متأخر على نحو يخيب الآمال. فالبلدان المتقدمة النمو لم ترق إلى مستوى تعهداتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ من حيث التمويل ونقل التكنولوجيا، ومع ذلك فإنها تطالب البلدان النامية بأن تقبل التزامات تتجاوز قدرتها في مستوى نموها الحالي. ونأمل أن تتمكن دورة العام المقبل الخاصة المكرسة للبيئة والتنمية من حسم هذه المسائل.

إن الفقر والبطالة ومشكلة اللاجئين والجريمة، واكتظاظ السكان، والتدهور البيئي، وإساءة استخدام المخدرات والإرهاب - كلها آفات لا تزال مستعصية وتعيق الاستقرار والتنمية العالميين. وفي وجه هذه

وأنظمة دفاعية بالصواريخ، تقوض الأمن والاستقرار الاستراتيجيين.

وخامسا، ينبغي لجميع الدول أن تتفاوض بقصد إبرام اتفاقية دولية للحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

وحيث أن الجنس البشري استطاع إنتاج أسلحة نووية في القرن العشرين، فهو قادر تماما على إلغائها في القرن الحادي والعشرين. إن حكومة الصين وشعبها مستعدان لوضع يدهما في أيدي جميع الحكومات والشعوب في العالم، سعيا إلى تحقيق هذا الهدف السامي.

إن بلدي يواصل الحث على التقدم في طريق الإصلاح والتفتح والتحديث. إن اقتصادنا يحافظ على زخم صحي. والبيئة الاقتصادية الكبيرة تواصل تحسنها. ونتوقع متوسط نمو يناهز ١٠ في المائة هذا العام. وسوف نحافظ على التضخم عند مستوى يقل عن ١٠ في المائة. وعلى الرغم من حدوث كوارث طبيعية خطيرة في بعض أجزاء البلد، فقد استطعنا أن نجني في هذا العام قدرا غزيرا من المحاصيل الصيفية. ومن المتوقع أن يزيد إنتاج الغلال خلال السنة كلها عن أرقام السنة السابقة. وقد أعلنت هذا العام الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بيان معالم الأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠١٠. وهما يصوران مستقبلا واعداء لإنطلاقة التحديث الصينية في بداية القرن الجديد. وفي عام ٢٠٠٠ عندما يكون سكان الصين قد ازدادوا زيادة صافية قدرها ٣٠٠ مليون نسمة، نتوقع أن نتوصل إلى أربعة أضعاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالقياس إلى ما كان عليه في عام ١٩٨٠. ومن المتوقع أن يكون ناتجنا القومي الإجمالي عام ٢٠١٠ ضعف ما سيكون في عام ٢٠٠٠. وعندئذ سنكون قد أوجدنا اقتصادا سوقيا اشتراكيا قادرا على البقاء.

إن ١٧ عاما من الإصلاح والتفتح أسفرت عن زيادة في ناتجنا القومي الإجمالي تبلغ زهاء أربعة أضعاف. وسوف تنمو قوتنا الوطنية الجامعة أكثر من ذلك خلال ١٥ عاما أخرى. غير أن الصين سوف تظل مع ذلك بلدا ناميا يحتل ترتيبا منخفضا نسبيا من حيث المؤشرات كمؤشر لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وتنمية الصين إنما ستساعد فقط على تعزيز العناصر التي تؤدي إلى السلام. ونحن لا نهدد أيا كان في أي مكان

ووافقت الجمعية العامة أخيرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أسفرت عنها مفاوضات استغرقت عامين ونصف. وقد ساهمت الصين مساهمة نشطة في مفاوضات المعاهدة، وأبدت حدا أقصى من المرونة، مسهمة بذلك إسهاما محسوسا في الإبرام النهائي للمعاهدة. لقد وقفنا دائما إلى جانب الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، في رأينا ليست سوى خطوة أولى في عملية النزاع الشامل للأسلحة النووية كلها. ولا تزال هناك مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية في العالم. وبعض الدول النووية لا تزال ترفض أن تتعهد بألا تكون أول من يستعمل تلك الأسلحة. فلا يزال أمامنا طريق طويل نقطع، ويجب أن نواصل العمل بمشقة في سبيل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي سبيل التعجيل بنزع السلاح النووي وتخليص أنفسنا من خطر الحرب النووية إلى الأبد، أود أن أكرر النداءات الآتية بالنيابة عن الحكومة الصينية: أولا، ينبغي للدول النووية الرئيسية أن تتخلى عن سياستها القائمة على الردع النووي؛ وينبغي لمن يملكون ترسانات نووية هائلة أن يستمروا في إنقاص مخزونه منها إنقاصا ضخما.

وثانيا، ينبغي لجميع الدول النووية أن تلتزم بألا تكون أول من يستعمل الأسلحة النووية في أي وقت أو أية ظروف. وينبغي أن تتخلى بلا قيد ولا شرط عن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وينبغي لها أن تبرم صكوكا دولية لهذا الغرض بدون تأخير.

وثالثا، ينبغي للدول التي نشرت أسلحة نووية فيما وراء البحار أن تسحبها تماما؛ وينبغي لجميع الدول النووية أن تتعهد بتأييد التحركات الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية، وينبغي لها أن تحترم أوضاع تلك المناطق وأن تضطلع بما يتطلبه ذلك من التزامات.

ورابعا، ينبغي أن تمتنع جميع الدول عن إنشاء أو نشر أنظمة من الأسلحة في الفضاء الخارجي،

لا يوجد في العالم إلا صين واحدة، وتايوان جزء غير قابل للتصرف من أراضيها المقدسة. "والتوحيد السلمي وبلد بنظامين" هو مبدأنا الإرشادي الذي لا يتزعزع لتسوية مسألة تايوان. وتنطوي هذه المسألة على مبدأ أساسي هو سيادة الصين ووحدة أراضيها ومهمة إعادة توحيدها الكبرى. وهي مسألة صينية داخلية محضة لا تتحمل أي تدخل خارجي. وحكومة الصين وشعبها عازمان على خوض كل كفاح ضد جميع المحاولات الرامية إلى تجزئة أراضيها أو إقامة تايوان مستقلة. ولا يمكن لأية قوة على الأرض أن تحول دون تحقيق هدف الصين الأسمى، هدف إعادة التوحيد.

العالم يسير بسرعة عالية. ولا تفتأ تظهر تناقضات ومشاكل جديدة. وقد جلبت التغييرات العميقة على المسرح الدولي فرصا نادرة مثلما جلبت تحديات خطيرة. دعونا نغتنم الفرصة ونتصدى للتحديات وننهض بقضية السلم. هذه هي المهمة النبيلة التي ناطها بنا عصرنا. والحكومة الصينية والشعب الصيني على استعداد للانضمام إلى جميع الحكومات والشعوب الأخرى في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيرفي دي شاريت، وزير خارجية فرنسا.

السيد دي شاريت (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر بلدي سرورا خاصا انتخاب الرئيس ليقود أعمال الجمعية العامة. فهو يمثل بلدا كبيرا يلعب دورا هاما في حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، وإنني سعيد لترؤسه أعمالنا أثناء هذه الفترة الحرجة من حياة منظماتنا.

أود أيضا أن أؤيد الملاحظات التي أبدتها وزير خارجية أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

في العام الماضي احتفلنا بمرور أول نصف قرن على منظماتنا كرسنا أثناءها طاقتها بنجاح اعتراف به الجميع لتنظيم المجتمع الدولي. وقد تحقق إنجاز جماعي ضخم وأصبحت الأمم المتحدة حجر الزاوية في نظام دولي أسس على القانون وتسوية الصراعات بالطرق السلمية. وهذا الإنجاز الجماعي يعزى إلى حد كبير إلى التصميم الذي يتسم به عمل الأمناء العامين المتعاقبين، وأود أن أشيد بحرارة وبشكل خاص هنا بالسيد بطرس

وإنما سوف نساعد فقط على تعزيز قضية السلم والاستقرار والتنمية في العالم. ومن ناحية أخرى، إذا لم تحقق الصين التنمية الاقتصادية فيها، وإذا كان سكانها البالغ تعدادهم ١.٢ بليون نسمة سيرسفون في أغلال الفقر، سيكون ذلك أمرا منذرا بعواقب وخيمة حقا لسلم العالم واستقراره.

وسوف تستأنف الصين ممارسة سيادتها على هونغ كونغ ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وسوف يكون ذلك من العلامات على الطريق في قضيتنا الكبرى التي هي قضية إعادة توحيد وطننا. وهو أيضا مثال طيب على الطريقة التي تستطيع بها البلدان أن تحل بالطرق السلمية القضايا التي خلفها التاريخ. والتحصير جار.

لاستئناف ممارستنا لسيادتنا على هونغ كونغ. ونحن قادرون تماما على تحقيق نقل سلس لزمم الحكم وعملية انتقال سلسلة في هونغ كونغ. وبعد أن تعود هونغ كونغ إلى حضان الوطن الأم، سوف نطبق سياسة "بلد واحد، ونظامين". فإن هونغ كونغ، بوصفها منطقة إدارية خاصة في جمهورية الصين الشعبية، وطبقا للقانون الأساسي المعمول به في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، سوف يكون شعب هونغ كونغ هو الذي يدير شؤونها. وسوف تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي. وسيظل النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم وطريقة الحياة بدون تغيير، كما أن القوانين السارية حاليا في هونغ كونغ ستظل باقية على ما هي أساسا. وسوف تستبقي هونغ كونغ وضعها كمركز دولي للتجارة والشؤون المالية والشحن البحري، وكميناء حر وأرض منفصلة على صعيد الجمارك. وسوف يكفل استقرارها وازدهارها على المدى الطويل. وسوف تراعى المصالح الاقتصادية الأجنبية في هونغ كونغ.

منذ ٢٥ عاما وافقت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، على القرار التاريخي ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي أعلن رسميا استعادة جمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة. وقد سوى ذلك القرار تسوية كاملة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة من جميع جوانبها - السياسية والقانونية والإجرائية.

يجابه عالمنا اليوم مشاكل فظيعة لا تعرف حدودا، وللأسف، لا تستثني أحدا: الإرهاب والجريمة والمخدرات. والكفاح في مواجهة هذه الآفات يحتل الصدارة في شواغلنا وعلى جدول الأعمال الدولي. وبناء عليه، فإن الكفاح الذي لا يلين ضد الإرهاب، مهما كان شكله وبغض النظر عن مرتكبيه وعن دوافعهم، يشكل أولويتنا. وهذا هو السبب الذي حدا بي إلى عقد مؤتمر معني بالإرهاب في باريس في تموز/يوليه الماضي جمع معا مجموعة الدول السبع وروسيا. واعتمدنا ٢٥ توصية عملية محددة. وستنفذها كل دولة من هذه الدول وستعزز التعاون في مكافحة الإرهاب. لذلك، فإنني أدعو اليوم رسميا المجتمع الدولي بأسره إلى الانضمام إلينا بصدق في هذا الكفاح.

ويجب أن نتصدى أيضا دون ضعف لتحدي الجريمة المنظمة مع إدراك أنها تعرف كيف تستفيد استفادة كاملة من الإمكانيات التي يتيحها تحرير التجارة. لأنها تهدد اليوم أسس مجتمعاتنا ومؤسساتنا.

التعاون الدولي لا غنى عنه لاجتثاث هذه الظاهرة. وفرنسا، إذ تنتهج النهج الذي اختطته الرئاسة الكندية، وضعت بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول السبع وروسيا مجموعة من التوصيات القانونية والتنفيذية لتحسين فعالية الكفاح ضد هذه الآفة. وينبغي لمجموعة التوصيات هذه أن تسترشد بها إجراءات الدول الأكثر تضررا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد عززت فرنسا مؤخرا تشريعاتها المالية لمكافحة غسل الأموال. وينبغي لجميع الدول أن تعير اهتماما خاصا لهذه الظاهرة. حيث أن مقاومتها هي الأصعب من بين أشكال الجرائم المنظمة.

وأسوأ جانب من جوانب الجريمة المنظمة هو الجانب الذي يستهدف الأطفال. وقد عقد مؤخرا في ستكهولم مؤتمر قمة عالمي معني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وهذا حسن، ولكنه ليس كافيا. ويتعين على الجميع الآن الالتزام بتطبيق تدابير فعالة تنفذ فورا. وإني أحث جميع الدول الممثلة هنا على التصرف بسرعة وتصميم في هذا الميدان الذي يؤثر على مستقبلنا أكثر من أي ميدان آخر. ويمكن للجمعية أن تطمئن إلى توفر التصميم السياسي لدى فرنسا.

المخدرات تهديد خطير اليوم لما لها من أثر مدمر على الشباب. ويجب أن يكون التعاون الدولي قويا. وعلى البلدان المنتجة والمستهلكة أن تعي مسؤوليتها المشتركة.

غالي، الذي أعطى تصميمه وتصوره للمستقبل وعزمه وجودا وحيوية لمنظمتنا نادرا ما تحققا من قبل، وهو لذلك يستحق ثقتنا.

واليوم، وإذ يصل القرن إلى نهايته، تجابه المنظمة تحديا رئيسيا آخر هو العولمة. ففي كل مجال تتغير الأفكار والحقائق التي اعتدنا عليها بسرعة لم يسبق لها مثل في تاريخ البشرية. وحركة الناس والأفكار والصور والبضائع تتسارع في حين تتقلص المسافات. وفي نفس الوقت، يثير إخضاع الممارسات الثقافية لمعايير موحدة - وردود الفعل المشروعة التي يثيرها - والانتشار العام للتكنولوجيات المتقدمة القليلة التكلفة والمنافسة المكثفة، التساؤلات حول المواقف التي تحققت وأداء المجتمع الدولي، إن لم يكن حول الأسس التي أقيم عليها. وفي نفس الوقت، يتزايد إنتاج الثروة بعشرة أضعاف ويتزايد التقدم العلمي بسرعة، بينما تتاح فرص التنمية غير المتوقعة للأمم جديدة.

إلا أن لهذه الفوائد آثارا ضارة. فسيطرة الدول الضعيفة على تنميتها آخذة في التضاؤل، والتشريعات الوطنية تصبح غير قابلة للتطبيق ومعنى مفهوم السلامة الإقليمية آخذ في التغير. وباختصار، كثيرا ما تجد السلطات الوطنية نفسها عاجزة أمام الظواهر عبر الوطنية التي ليست لديها عليها إلا سيطرة ضئيلة. وإن لم نتوخ الحذر، فإننا سنعيش في عالم دون معايير ودون قيم ودون مرجعية، يكون فيه البعض - الأقوى والأغنى - في موقف يقررون فيه وحدهم مستقبل الكوكب الأرضي. وينبغي ألا يفاجأ أحد، في ظل هذه الظروف، من كثرة منتقدي الأمم المتحدة.

إن منظمتنا محفل متميز يمكن في إطاره بناء مجتمع دولي حقيقي، إطار يحرق قوى الإبداع والتنمية ويكبت قوى العنف والقمع. والأمر متروك لنا نحن الحاضرين هنا لكي نمكن الأمم المتحدة من القيام بهذا الدور وضمن السلم والأمن والتقدم في ظل هذه الظروف الجديدة وتمشيا مع ولايتها. وأؤكد لكم أن فرنسا، وهي عضو مؤسس لهذه المنظمة وعضو دائم في مجلس الأمن، ستكرس جميع طاقاتها لهذه المهمة وستكون في الصفوف الأولى لهذا النضال الجديد.

الذي نصت عليه الاتفاقات الموقعة في باريس عام ١٩٩٥.

ولكن السلام لا يزال في حاجة إلى توطيد، ولا تزال الأراضي المدمرة في حاجة إلى ترميم، واللاجئون في حاجة إلى تشجيعهم على العودة، والمجتمع المدني يحتاج إلى بنائه من جديد. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح فرنسا خطة للعمل الموحد من جانب المجتمع الدولي ضمن إطار زمني مدته سنتان. وأخذا بهذا الهدف في الاعتبار، فإننا سنستضيف قريبا جدا مؤتمرا دوليا يعقد في باريس لدراسة هذا الاقتراح الذي أرجو أن يتم اعتماده.

وبالمثل، يبدو أن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمرحلة حرجة. وأود هنا أن أعرب عن قلقي إزاءها. وأؤمن إيمانا عميقا بأنه لا رجعة عن هذه العملية، ولكنني أدرك أيضا هشاشة المكاسب المحققة والحاجة الملحة إلى حلول طويلة الأجل. لقد قطعنا نصف الشوط، وأنا أتكلم بصيغة الجمع، لأن هذه العملية لا تخص العرب والإسرائيليين فحسب، بل تخصنا جميعا، نحن الموجودين هنا.

وبالنسبة لفرنسا، فإن السلام في الشرق الأوسط يقوم على أساس الحوار بين شريكين متساويين، واحترام هوية كل منهما، وعلى أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية، وتأكيد استقلالها وأمنها. ولهذا - وأود أن أؤكد على هذه النقطة - ترى فرنسا أنه لن يكون هناك سلام دائم في المنطقة يقوم على أساس الأرض مقابل السلام إلا إذا احترمت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكذلك تطلعاته المشروعة في إقامة دولته.

ونرى أن أي اتفاق منصف ومتوازن بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكنه أن يتجاهل قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وأخيرا، فإن السلام الدائم يفترض مسبقا ضمان وجود إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وترى فرنسا أن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان مقابل السلام التام يشكل أساس الاتفاق بين سوريا وإسرائيل، وأنه يجب أن يستعيد لبنان سيادته التامة والكاملة على كامل أراضيه.

ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة انتهاج سياسات متسقة لتخفيض عرض المواد المحظورة قانونا وتخفيض الطلب عليها. وقد اختار الاتحاد الأوروبي انتهاج سياسة شاملة كهذه وبأدوات باتخاذ إجراءات على نطاق واسع بتعاون وثيق مع المؤسسات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات. وتؤيد فرنسا بقوة الاقتراح بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للمخدرات في عام ١٩٩٨.

وهذه المخاطر الجديدة لا تنفي التحديات التقليدية التي يتعين على منظماتنا أن تعالجها بيقظة متواصلة

وحزم ثابت. ولا يزال حفظ السلام المهمة الرئيسية لمنظمتنا بمقتضى أحكام الميثاق المؤسس لها. ولا تزال مهمة الأمم المتحدة أساسية في تخفيف التوترات، والفصل بين المتحاربين، وحسم الصراعات.

إن المجموعة المتاحة من الأدوات تزداد تنوعا. فالإضافات الأخيرة إلى بعثات حفظ السلام التقليدية تشمل توطيد السلام، وتدابير الدبلوماسية الوقائية، وحتى المؤتمرات الإقليمية، مثل المؤتمر الذي آمل أن يعقد قريبا بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتشكل الجزاءات إحدى هذه الأدوات. وهي سلاح مفيد، ولكنه يعاقب السكان، ولهذا يجب أن يستعمل بحرص واعتدال، وأن يتبع معايير محددة وأن يكون - وأشدد على ذلك - محددًا دائما بفترة زمنية. ولا يمكن أن تستمر منظماتنا في فرض هذه الجزاءات - التي تكون لازمة أحيانا لمنع ما هو أسوأ - بالشرعية المطلوبة إلا وفقا لهذه الشروط.

ولا يمكننا بطبيعة الحال أن نشير إلى التحديات التقليدية للسلام دون أن نتكلم عن الصراعات الإقليمية الجارية. ففي البوسنة والهرسك، حيث تكبدت فرنسا الكثير، يسر بلدي أنه أمكن إجراء الانتخابات، وإن لم تكن قد اتسمت بالكمال. وهذا يمثل مرحلة أساسية في طريق العودة إلى السلام

والجانب الثالث والأخير لهذا البناء هو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي المحفل الوحيد للأمن الذي تمثل فيه كل الدول الأوروبية على قدم المساواة. ولهذا ترى فرنسا أنه من الضروري تعزيز هذه المنظمة. ونأمل أن تتيح قمة لشبونة الفرصة للتحرك صوب وضع ميثاق أو معاهدة تربط بين كل دول القارة.

ولهذا فإن هناك أحداثا هامة تنتظرنا في هذا الطريق الذي رسمناه، بما في ذلك قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر، وقمة منظمة حلف شمال الأطلسي في العام المقبل. وستجمع الأخيرة بين كل الدول الأوروبية في "يوم لكل أوروبا" يبين وحدة مصالح الأمن لكل بلدان القارة، بما فيها روسيا وحلفاؤها في أمريكا الشمالية الذين يظل دورهم في الأمن الأوروبي حاسما. وهذا هو طموحنا الذي يرمي إلى تحقيق سيادة الأمن في أوروبا على نحو لا يستبعد أي طرف، ويتميز بقدر أكبر من الأمن والاستقرار لصالح المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا العالم المتغير، على الأمم المتحدة أن تبين القيم المشتركة التي سترتكز عليها المدنية في القرن الحادي والعشرين. إننا، بفضل أعمال الأمم المتحدة، نأمل في بناء عالم أكثر أمنا لسكانه وأقل قسوة عليهم. ونأمل أولا أن يكون عالما يتبدد فيه شبح الحرب النووية. وقد ظل الرأي العام لسنوات عديدة، يطالب بفرض حظر تام على التجارب النووية. وكان هذا بالتأكيد أملا، بل وخطة لها وزنها، إلا أن واقع المواجهة بين الشرق والغرب حال دون تحقيقها.

وترحب فرنسا بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كان لي شرف التوقيع عليها أمس. وهذه المعاهدة علامة تحول رئيسي في التوازن الاستراتيجي في العالم.

وهي تضع حدا لإمكانية أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية باستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وتسهم إسهاما حاسما في منع انتشارها.

وهكذا تفتح المعاهدة الطريق نحو عالم أكثر استقرارا وأمانا، عالم لا يعود يحيق به خطران توأمان، هما: سباق التسلح النووي وانتشار الأسلحة النووية.

وبناء على هذه المبادئ، تنوي فرنسا أن يكون وجودها في الشرق الأوسط أكبر وأنشط من أي وقت مضى، وفرنسا علاقات وثيقة وطويلة العهد مع الشرق الأوسط، وستواصل هذه السياسة بالتشاور الوثيق مع شركائها الأوروبيين. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب أن يكون لأوروبا مكان إلى جانب راعيي عملية السلام، ويجب أن يتناسب هذا المكان مع إسهامها الضخم في تنمية المنظمة.

ولئن كنا نسعى إلى بناء السلام في المناطق التي تتعرض للآزمات، فإن جهودنا ليست أقل طموحا بالنسبة للقارة الأوروبية برمتها. إننا في بنائنا الذي يسير خطوة بخطوة لما نسميه "صرح الأمن" إنما نقدم للمجتمع الدولي في حقيقة الأمر دعامة للسلام. وتسهم فرنسا إسهاما جوهريا في إقامة نظام للأمن العالمي في القارة الأوروبية لا يستبعد أي طرف.

لقد بدأ تشييد السلام في أوروبا بتشييد المؤسسات الأوروبية. ويستمر ذلك بتعميق الاتحاد الأوروبي. ويمثل المؤتمر الحكومي الدولي مرحلة حاسمة في هذه العملية، وخطوة ريادية لتوسيع الاتحاد، وهذا أمر جوهري بالنسبة لاستقرار القارة وازدهارها.

وتود فرنسا أن تشهد الاتحاد وهو يمضي قدما بتجسيده الهوية الأوروبية في شؤون الأمن والدفاع. وتحقيقا لهذا الغرض، نود أن نشهد تعزيز اتحاد غرب أوروبا وتقاربه التدريجي من الاتحاد الأوروبي.

وترتكز الهوية الأوروبية أيضا على إصلاح حلف الأطلسي. وفرنسا، بعد أن اتخذت خطوة حاسمة، تعمل بنشاط الآن مع حلفائها على تكييف هيكله. على أن يتيح ذلك ظهور هوية أوروبية حقيقية للأمن والدفاع داخل الحلف، وتمكين اتحاد غرب أوروبا من الناحية العملية - وبالتالي الاتحاد الأوروبي - من أن يستعمل موجودات الحلف في إجراءات عسكرية يقرر الأوروبيون أن يضطلعوا بها بأنفسهم. وهذا الإصلاح هو أيضا بمثابة الطريق الذي يقود إلى عملية توسيع نطاق الحلف، وفرنسا على استعداد لدعم تلك العملية. ويجب أن يجري هذا التوسع إلى جانب الحوار المتعمق والتعاون الوثيق مع روسيا.

والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة العمل الدولية وفتر فرصة للتذكير بالدور الأساسي لهذه المنظمة في تحديد المعايير الدنيا التي لولاها لكان العالم الاقتصادي مجرد غابة شاسعة.

ومع ذلك، لا يجوز أن تؤدي العالمية إلى التوحيد النمطي. إن تعريف القيم المشتركة المقبولة لدى الجميع أساسه احترام الهويات التي تقوم عليها الثقافات في العالم. وهذه القيم ستزداد رسوخا واحتراما ما دام كل منا يعبر عنها بلغته الخاصة.

وبالتالي فإننا نرحب بأن اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي، وبأغلبية ساحقة، قرارا بشأن تعدد اللغات. فحضاراتنا ولغاتها وثقافتنا التي ورثناها من تاريخ كثير ما كان حافلا بالاضطرابات وإن كان ثراؤه لا يعوض، هي تراث ثمين للإنسانية.

والأهمية التي يوليها بلدي للمجتمعات الناطقة بالفرنسية تعبر عن حرصنا على الحفاظ على خصوصية وثراء رؤية عالمية أصيلة وعميقة لعدة مئات من ملايين الناس. ولن نتخلى عن ذلك.

إن البحث عن أخلاقيات عالمية جديدة لا يقتصر على حقوق الإنسان وإنما يشمل كل أبعاد الحياة الدولية. ومنذ عام ١٩٤٥، كانت التجارة الدولية عاملا قويا لدفع النمو، وأسهم إلى حد بعيد في اتساع اقتصادات البلدان الصناعية وفي نجاح ما يسمى بالبلدان البازغة. ولكن هنا أيضا يجب أن يكون لدينا قواعد للعبة، يعترف بها على الصعيد العالمي بهدف تطوير وتنظيم التبادل التجاري وكفالة نزاهته، وتجنب السلوك الانفرادي.

وأود أن أشير هنا إلى الأخطار التي تكمن في النزعة الانفرادية. فوراء هذا المصطلح الفني يكمن خطر الإغراء بفرض قانون الأقوى على حساب الحوار والتفاوض.

ولا يمكن أن تقبل فرنسا وأوروبا أن يسعى بلد واحد، حتى وإن كان أقوى البلدان، إلى تنظيم التجارة العالمية وحده بقرارات تتخطى نطاق ولايته الوطنية. ومنظمة التجارة العالمية لا تسمح بذلك، ولا ينبغي لأحد أن يشك في صرامة رد الفعل الفرنسي والأوروبي في حالة التطبيق الفعلي لتلك التدابير.

وثمة تطور آخر أراه هاما وهو اعتماد حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ رئيسيا في العلاقات الدولية. والأمم المتحدة هي مركز هذا التطور.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزته لجنة حقوق الإنسان؛ التي واصلت، في ظروف كثيرا ما كانت عصبية، بذل جهودها المتأنية بإصرار وروح عملية لإيقاظ الضمائر وحفز الطاقات وتعزيز سيادة القانون بطرق ملموسة.

ويجب ألا يكون هدفنا هو الإعلان بتجريم الغير أو وضع قائمة سوداء، الأمر الذي لا يجدي بشكل عام. والأحرى أن يكون هدفنا تعزيز حماية الأفراد والارتقاء بالقانون مع الاحترام الواجب للاختلافات.

وأود كذلك أن أؤكد مجددا على حرص فرنسا على معاينة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية. فالإدانة التي يستحقونها لا يمكن أن تحتل أي استثناء.

لقد كانت فرنسا، مع آخرين، صاحبة المبادرة الداعية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية لرواندا. وأود أن أعيد التأكيد على دعم فرنسا غير المشروط لعمليهما التأسيسي ومساندتهما لهما بغية أن يضطلعوا بعملهما بصورة كاملة.

وأخيرا، من دواعي سرور فرنسا أن الأسس التي وضعت على هذا النحو ساعدت على دفع عجلة المناقشات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية التي نرغب في قيامها رغبة صادقة ونعلق عليها أولوية قصوى.

وثمة مجالات هامة أخرى بدأنا نفكر فيها.

ففي هذا الوقت الذي تتسارع فيه حركة العمال والنقود والمصانع والتجارة، أصبح من الضروري إيجاد حوار بين الشركاء في الحياة الاقتصادية. فهذا بحق هو الأساس المتين الوحيد الذي يجب أن تقوم عليه الحماية الاجتماعية التي تحافظ على مصالح الجميع دون الإضرار بنمو الاقتصادات.



ومع ذلك لا بد من الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيزها، ولكن هذه المساعدة يجب أن تكون محلاً لمبادرات كثيرة. وقد اضطلعت فرنسا بهذه المبادرات في إطار الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي.

ومؤخراً، وفي مؤتمر قمة البلدان الصناعية المعقود في ليون، أكد بلدي من جديد ضرورة زيادة المعونة المقدمة إلى أفقر البلدان، وطالب بالتعامل مع ديونها بطريقة أكثر سخاء، وبوضع أسس تشارك عالمي جديد بين البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وفي هذا السياق العالمي الجديد، علينا أن نفكر في التقدم الذي يلزم أن تحققة الأمم المتحدة حتى تكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها في القرن المقبل.

وفرنسا تؤيد المناقشات الجارية حالياً بشأن تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بألمانيا واليابان ودول الجنوب.

وبالمثل، فإن المنظمة، بفضل الزخم الحاسم للأمين العام، شرعت في بذل جهد ضخم لتحقيق الإصلاح الهيكلي. وقد بدأنا نشهد أولى ثمار هذا الجهد.

إنها ليست مسألة تغيير كل شيء وإنما هي أن نرى كل مؤسسة في وضع يسمح لها بأن تقدم إسهاماً مفيداً للعمل الجماعي في مجالها الخاص بها.

ولهذا اقترح أعضاء مجموعة السبعة وضع المدخرات المحصلة عن طريق الإصلاح في مشاريع إنمائية.

وفرنسا تود أن ترى إصلاح القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وقد تم بسرعة حتى يتعزز التماسك الشامل للمنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تحديد الأدوار والولايات التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة واللجان بشكل خاص، كما ينبغي القضاء على الإسراف والازدواجية.

وهذه الاقتراحات لا تملئها إلا الرغبة في مساعدة الأمم المتحدة على الوفاء بشكل أفضل بمهمتها الخاصة بمكافحة الفقر والإقصاء على نطاق عالمي.

لقد فتحت عالمية الاقتصاد وتحرير التجارة والاستثمارات آفاقاً لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك، علينا أن نحرص على عدم السماح بتوسيع الفجوة بين الدول التي تضطلع بالتجارة والاستثمار وجني الأرباح من هذا العامل الجديد، والدول التي بقيت على الهامش في هذا الازدهار الجديد.

إن كل دولة مسؤولة عن نفسها ومن واجبها أن تهيئ، عن طريق إدارتها العامة المنضبطة والامتثال لقوانينها، أفضل الظروف لتحرير المبادرات الخاصة التي تعد عاملاً من عوامل التقدم الاقتصادي والتجاري. ولكنني لا أعتقد أن من الصواب أن نترك لقوى السوق وحدها مهمة ضمان التنمية في أكثر البلدان فقراً.

وللأمم المتحدة هنا أيضاً دور هام عليها أن تضطلع به. وعلى الدول الأكثر ثراءً، بالتعاون مع الأمم المتحدة، أن تثبت تضامنها بطريقة ملموسة. وهذا التضامن يجب أن يساعد البلدان النامية بنشاط وفعالية، دون أن يصبح بديلاً بالنسبة لها. فعلى أعتاب قرن جديد لا يجوز أن يشكل الفقر والاستبعاد الآفاق الوحيدة لثلاثي الجنس البشري. وفرنسا من جانبها لن تقبل ذلك.

وهذا الالتزام ينطبق بشكل خاص على أفريقيا التي بدأت تظهر فيها فرص حقيقية للتقدم.

ولقد شرعت أفريقيا بشجاعة ومثابرة، في السير على الطريق نحو إعادة التكيف والانتعاش، مما سيمكنها من إيجاد مكان لها مرة أخرى في التعاملات الكبرى للتجارة العالمية.

ولأول مرة، بعد زمن طويل، يبلغ معدل النمو في أفريقيا على مدى السنتين الماضيتين أعلى بنسبة ٥ في المائة من معدل نموها السكاني الذي هو مرتفع أصلاً. وهذا مؤشر يبعث على الطمأنينة ويعزى إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها. فقد تمكنت من تخفيض العجز الحكومي وتحقيق تعادلات نقدية واقعية وفتح أسواقها والتحرك صوب التكامل الإقليمي والتحول الديمقراطي. وهذه الإنجازات التي جاءت نتيجة الإصلاحات الهيكلية تبرر ثقتنا. إن فرنسا تؤمن بمستقبل أفريقيا.

فالمعاينة هذه تنم عن تأخر بروز وعي دولي حقيقي ولا سيما لدى الدول المتطورة، وتؤكد كذلك أن التدابير الطرفية التي تتخذ من حين لآخر لا يمكن للدول الغنية أن تتذرع بها للحيلولة دون التفكير في تصور شامل لمشاكل العصر.

ومما يزيد الأمر تعقيدا التماذي في تهميش الأجهزة والآليات التي استحدثت من أجل تشجيع وتوجيه وتطوير التعاون والتضامن والتشاور بين الأمم.

في هذا السياق يجب التذكير بأننا منذ سنة خلت ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، أكدنا وبقوة على ضرورة تعزيز سلطة المنظمة والتزمنا بتكثيفها من سبل ترقى إلى مستوى طموحاتنا الجماعية. غير أن هيئتنا لا تزال تواجه أزمة خطيرة بسبب القيود التي لا تزال تخضع لها ولافتقارها للإمكانيات الضرورية في وقت يتميز بتكاثر اللجوء إليها وازدياد تطلعات الدول في أن تراها تضطلع بدورها كاملا في الحفاظ على السلم وفي تشجيع التعاون وفي تحرير الشعوب المضطهدة. ومن هنا تظهر أهمية وفاء الدول بالتزاماتها كاملة تجاه منظماتنا، خاصة وأن الأمم المتحدة باشرت وبشجاعة عملية إعادة هيكلة وإصلاح أجهزتها لتكون أداة في مستوى تنظيم وتعزز الحوار والتعاون والثقة بين الدول.

إن إضفاء طابع الديمقراطية والشفافية على سير شؤون الأمم المتحدة والحفاظ على التوازن بين أجهزتها يجب أن يحظيا بدعم الجميع لأن إعادة الاعتبار للجمعية العامة عبر تمكينها من الاضطلاع بصلاحياتها ومهامها التي يخولها لها ميثاق الأمم المتحدة هو هدف أساسي وضروري لتحسين فعالية عملها ومصداقيتها.

ومن نفس المنطلق فإن مشروع توسيع مجلس الأمن، يجب أن تراعى فيه شفافية عمل هذا الجهاز وأن تولى الأهمية اللازمة لعامل التمثيل العادل وأن يُعاد النظر في العلاقات التي تربط مجلس الأمن بالجمعية العامة لهيئتنا.

إن الجزائر، التي جعلت من تعزيز مصداقية سلطة الأمم المتحدة بُعدا أوليا في سياستها الخارجية، ما فتئت تقدم لها المساندة السياسية الدائمة وكذا المساهمة المتنوعة في نشاطاتها كما يشهد على ذلك

وفي حالة ميزانية الأمم المتحدة، كثيرون منا يشعرون بالقلق بشأن الأزمة المالية التي تهدد بشل أنشطة الأمم المتحدة. وقد طرح الاتحاد الأوروبي اقتراحات محددة للتغلب على هذه الأزمة. والآن على جميع الدول التي سمحت لتأخراتها بأن تتراكم أن تتحمل مسؤولياتها.

ومهما قال القائلون، لا تزال الأمم المتحدة تمثل واحدة من أفضل الفرص لبناء عالم أفضل. فلنمتنع عن إفسادها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن إلى وزير الشؤون الخارجية للجزائر، سعادة السيد أحمد عطاق.

السيد عطاق (الجزائر): إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد دورتها الحالية في ظرف دولي معقد، يتسم بتطورات خطيرة تولد عنها شعور بالقلق لدى المجتمع الدولي الذي أحس بخيبة أمله في قيام علاقات دولية جديدة ومنتجة تأخذ بعين الاعتبار انشغالات الجميع في مجالي الأمن والتنمية. والواقع أن الأمل في جني ثمار التغييرات التاريخية العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ما انكف يصطدم بالواقع الذي يطبعه استمرار النزاعات، وظهور مخاطر جديدة تهدد الاستقرار والسلم الدوليين.

إن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وتوجهه نحو العالمية والشمولية ساهمت بالفعل في قيام علاقات جديدة ومكثفة غير أنها أفرزت بعض الآثار السلبية التي أدت إلى زيادة في اختلال التوازنات وضاعفت من تبعية العديد من الدول النامية التي لم تلق إصلاحاتها الاقتصادية الشجاعة والباهظة التكاليف، المحيط الملائم لنجاحها.

ففي هذا العهد المتميز بالترابط القوي بين الدول، فإن العلاقات الدولية التي تفتقر إلى التضامن، وتسودها النزعة الأنانية في مجالي الأمن والتنمية، لتطرح بوضوح غياب مسعى حقيقي لتقليص الهوة بين الدول المتطورة التي تتمتع بالرعاية والاستقرار والبلدان النامية التي تواجه الفقر وانعدام الاستقرار في أشكال شتى.

غياب مبادرات عملية تركز على ثلاثة متطلبات: إقامة تعاون دولي شامل، وإبداء تضامن أكبر، وإصرار وحزم في الوفاء بالالتزامات السياسية المؤكدة باستمرار.

لذلك، فإنه لا يمكن لمكافحة الإرهاب أن يشوبها الغموض ولا أن تكتسي الطابع الانتقائي الذي لا تزال تتميز به أحيانا، كما يجب العمل دون تقصير وباستمرار على تفكيك شبكات الإرهاب الإجرامية سواء تعلّق الأمر بمقترفيه أو بالذين يدعمونهم سياسيا أو ماديا من الأفراد والجماعات أو حتى الدول.

والتوعية الدولية بشأن مخاطر هذه الآفة تطرح باستعجال ضرورة إعداد إطار قانوني ملائم، والجزائر في هذا الصدد تؤكد على إرادتها في السعي إلى تجسيد المبادرة التي اتخذت قصد إعداد معاهدة دولية ضد الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إكسابها البعد الشمولي الضروري والطابع الإلزامي الحقيقي.

وترتكز عملية ترقية علاقات دولية مستقرة ومتوازنة في المقام الأول على الجهود الجماعية التي تبذل للقضاء على بؤر التوتر والنزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وحتى تكفل هذه الجهود بالنجاح المطلوب، يجب أن تكون متبوعة بحلول ناجعة ودائمة للصراعات وذلك من خلال دعم التشاور وتقوية أطر الحوار والتفاوض المتوافرة.

ومن هذا المنظور تُعد أزمة البوسنة والهرسك مثلا صارخا لما يمكن أن يؤدي إليه انعدام الإرادة والعزيمة لدى المجموعة الدولية من مأس ودمار.

وصحيح أن تدارك هذا الوضع مكثّن هذا البلد الجريح من تعبيد درب السلام الذي يبقى هشاً وذلك لما تعترضه من عراقيل جد حساسة.

غير أن أملنا كبير في قدرة القيادة المؤسساتية الجديدة على تحقيق الوثام الضروري لإعادة الاستقرار والتعمير في هذا البلد.

مشاركتها في نجاح العديد من عمليات حفظ السلام في العالم.

وتبقى منظمة الأمم المتحدة في نظرنا الإطار الأمثل الذي يمكن من خلاله تجسيد تطلعاتنا إلى الأمن والتنمية المشتركة، خاصة ونحن نسعى إلى تطبيق برنامجي الأمم المتحدة من أجل الأمن ومن أجل التنمية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير للسيد الأمين العام بطرس بطرس غالي، عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي يبذلها من أجل تهيئة منظمة الأمم المتحدة لرفع تحديات المرحلة الحالية وتحضيرها لكسب رهانات المستقبل. إن ما يتحلى به من بُعد نظر والتزام وتفان في العمل قد أكسبه عن جدارة واستحقاق تأييد منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية. فالجزائر تعبّر له مجددا عن دعمها وتتمنى له المزيد من النجاحات والإنجازات في قيادة منظمنا.

إن إقامة نظام دولي أحسن تنظيما وأكثر استقرارا يستلزم منا البحث عن الحلول الجماعية للآزمات وللظواهر التي تشكل خطرا على سلامة وأمن بلداننا وعلى تنميتها الاقتصادية. ولا يمكن لهذه الحلول أن تتبلور إلا من خلال تصور تشاوري وتضامن حقيقي والتزام فعلي لمحاربة الانزلاقات التي تنجم عن تنامي اللاتسامح والتطرف ونكران أدنى قيم الإنسانية.

ومن بين هذه المظاهر الخطيرة ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يفرض اليوم ببعده العالمي مهددا استقرار الأمم وأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو بالتالي شكل جديد من أشكال التهديد بالأمن والسلم الدوليين.

ومن هنا فإن محاربة الإرهاب تستدعي اليوم تعبئة دولية فعالة في مستوى التحدي الذي تفرضه ظاهرة أقل ما يُقال عنها إنها غير هامشية، ظاهرة لا تعرف حدودا ولا معاقل.

وإذ نعرب عن ارتياحنا ونحن نرى تدريجيا بروز وعي دولي بشأن مخاطر هذه الآفة، إلا أننا نعتقد بأن رد الفعل الدولي سيبقى جزئيا ومجزأ في

الحل العاجل لهذا النزاع هو وحده الكفيل بضمان الاستقرار والوفاق للذين تصبو إليهما كل شعوب المنطقة.

ويعني هذا على وجه الخصوص أن على طرفي النزاع، أي المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو، إدراك الفوائد الممكن جنيها من إقامة حوار صريح، بنأء ومسؤول ليس فقط لحل مشاكل المرحلة الحالية العالقة ولكن أيضا لتحضير المستقبل الواعد للجميع.

فالمجتمع الدولي والأمم المتحدة مدعوان إلى القيام بواجبهما بكل التزام وإلى المثابرة في الجهود طبقا لما تمليه عليهما مسؤولياتهما إزاء شعب الصحراء الغربية في ممارسته لحقوقه المشروعة.

وفي أفريقيا، فإن وضع آلية خاصة بالنزاعات يعكس عزم القادة الأفارقة واستعدادهم للمساهمة الحاسمة في تقليص التوترات وفض الخلافات في أفريقيا.

وبفضل هذه الروح، كُلت الجهود الدؤوبة التي بذلتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإيجاد آفاق واعدة لتسوية النزاع في ليبيا عن طريق المصالحة الوطنية والرجوع إلى مؤسسات ديمقراطية.

وفيما يتعلق ببيوروندي، فإن الجزائر تدعو إلى التهدئة والمصالحة والعودة إلى الوحدة الوطنية الضرورية للمنطقة كلها. وسيواصل بلدي تشجيعه لكافة الجهود التي تبذلها في هذا الإطار دول منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الصومال، فإن غياب آفاق التسوية من جهة، ولا مبالاة المجتمع الدولي من جهة أخرى إزاء الوضع في هذا البلد يزيد من حدة معاناة المواطنين المدنيين ويشير انشغالاتنا العميقة. وبهذا الصدد، فإذا كان صحيحا أن على الصوماليين أن يبادروا أنفسهم ببذل جهد خاص قصد استرجاع مؤسسات بلدهم فإنه يبقى من واجب المجتمع الدولي الممثل في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، بذل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تحقيق المصالحة وإعادة بناء مؤسسات الدولة على نحو يضمن لها انضمام كل الصوماليين وثقتهم.

وفي المقام الثاني يستوجب تطوير العلاقات الدولية المستقبلية ترقية التجمعات الجهوية التي تمثل الميزة الجديدة للتركيب العالمية الناشئة.

ومن هذا المنطلق تشارك الجزائر في إطار محيطها المباشر، في إنشاء وتعزيز تجمعات للتشاور والتضامن والتعاون مع كل جيرانها الذين تأمل أن تطور معهم علاقات حُسن جوار مثالية.

وعلى مستوى المغرب العربي فإن ارتباطنا بالمشروع الوحدوي المغاربي كمحور استراتيجي لسياستنا الخارجية، وألوية وطنية لا رجعة فيها لينبع من القاسم المشترك الذي يجمع شعوب المنطقة والمتمثل في الهوية الواحدة والطموحات المشتركة والمصير المتقاسم.

إن العزيمة التي تحذوها الجزائر تتغذى من إيمانها بقدرات كل شركائها الأشقاء في اتحاد المغرب العربي في إدراك مزايا ورهانات علاقات مبنية على الثقة وتشابك المصالح والمنفعة المتبادلة.

فبغية تكريس هذا التجمع المغاربي المتماسك والقوي وسعيا من الجزائر إلى تعزيز الاستقرار الجهوي، تساهم في إيجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة لقضية الصحراء الغربية.

والهدف هذا ذاته هو الذي يدفع الجزائر إلى مواصلة تقديم دعمها السياسي والمادي لمخطط التسوية الذي أعدته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية قصد تنظيم استفتاء حقيقي ونزيه يضمن لشعب الصحراء الغربية التعبير بكل حرية عن حقه في تقرير المصير والاستقلال.

إن الصعاب والعراقيل القائمة التي تواجه عملية تنفيذ مخطط التسوية الأممي، والشكوك التي تخيم على الحل السياسي المرجو، لتفرض علينا مضاعفة الجهود من أجل البحث عن أنجع الشروط لدفع حركية حقيقية من أجل التسوية النهائية لهذا النزاع.

إننا لواثقون من أن ذلك ممكن شريطة أن يتحمل كل واحد مسؤولياته الخاصة تجاه مخطط التسوية، والحرص على عدم تفكيكه والوعي من أن

إحلال السلام يتوقف بقدر كبير على تعبئة القدرات والإمكانات العربية ووضعها في خدمة السلام وعلى ترقية علاقات عربية مبنية على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية للغير. والجزائر تعمل بحزم على استبدال منطق المواجهة السائد والذي ما فتئ يعكر صفو العلاقات بين الدول العربية منذ حرب الخليج وعلى إيجاد مصالحة تقوم على أساس احترام الشرعية الدولية.

وفي نفس السياق، إن الاعتداءات غير المبررة على سيادة وسلامة ووحدة الأراضي العراقية تفرض وعيا من المجتمع الدولي بالأخطار التي تشكلها مثل هذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي، على استقرار المنطقة. إن مثل هذه التطورات التي نستنكرها تأتي مرة أخرى لتزيد من معاناة الشعب العراقي، الذي أثقل كاهله الحظر المفروض عليه منذ سنوات عديدة والذي لم يعد له أي مبرر.

والجزائر تعبر كذلك عن انشغالها العميق إزاء العقوبات المستمرة المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، والتي تضاعفت في الآونة الأخيرة لتزيد من معاناة الشعب الليبي، هذا الشعب الذي تجدد له بلادي تعاطفها وتضامنها. ومن جهة أخرى تجدد الجزائر دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل استقرار سيادتها كاملة على جزر أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، التي لا زالت تخضع للسيطرة الأجنبية المرفوضة. كما يعبر بلدي عن تضامنه مع دولة البحرين في وجه التهديدات ومحاولات التدخل في شؤونها، والرامية إلى النيل من أمنها واستقرارها.

أما بخصوص مسألة نزع السلاح، فإن موقف الجزائر ينطلق من قناعتها بأن اقتناء وادخار وتطوير الأسلحة، وخاصة منها أسلحة الدمار الشامل، لا يمكن أن يوفر الأمن كما أن من شأنه أن يقلل من فرص إقامة الثقة بين الأمم. وانطلاقا من هذه القناعة، برهنت الجزائر، من خلال اتخاذها لمبادرات ملموسة، على الصعيد الدولي، والجيو، والداخلي، على التزامها تعزيز مسار نزع السلاح الشامل والكامل، مع القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل. ويدل على هذا مشاركتها في إعداد وإقرار الاتفاقية الخاصة بالمنع الكلي للتجارب النووية، باعتبارها مرحلة أولى ريثما تتخذ إجراءات أخرى أكثر شمولية. فبعد تصديقها على الاتفاقية الخاصة بمنع الأسلحة النووية وبعد انضمامها إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط سعت الجزائر بثبات إلى إقامة أطر دائمة للحوار والتعاون تسمح للدول المتوسطية بالتكامل، بدون إقصاء، بمعالجة انشغالاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والبشرية. ولقد اندرج دوما مسعانا في إطار البحث عن آلية عملية محددة تسهر على تنظيم وتحضير مستقبل أفضل تنعم فيه بلدان المنطقة بالاستقرار والازدهار. وانطلاقا من هذه القناعة انضمت الجزائر للمسار الذي شرع فيه ببرشلونة، هذا المسار الذي يشكل في نظرنا المكسب الأول ومرحلة هامة نحو إقامة علاقات أوروبية متوسطة جديدة مبنية على الثقة المتبادلة ومركزة على تشاور من شأنه أن يعطي مدلولاً حقيقياً للعلاقة غير القابلة للتجزئة، التي تربط بين أمن وتنمية ضفتي المنطقة المتوسطية.

وفي هذا الحيز ذاته، إن ما آلت إليه مؤخرا الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، يشكل مصدر انشغال لنا. إن الآفاق التاريخية التي فتحتها مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي شرع فيه في مؤتمر مدريد، تفرض الوفاء بالتزامات التعاقدية بحسن النية وبروح المسؤولية. وإن الجزائر التي لن تتأخر في تقديم مساهمتها من أجل سلام شامل وعادل ودائم، تؤكد مجددا دعمها لمبادئ مؤتمر مدريد، أي "الأرض مقابل السلام"، ولتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترام التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. فهذه هي المبادئ التي تشكل الأساس الذي يركز عليه منطق مشاركتنا في مؤتمر مدريد وكذا مصداقية مسار السلام برتمته. إن الجزائر لعلى قناعة بأنه ليس هناك بديل لتسوية حقيقية في الشرق الأوسط، تتمثل في الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفي تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف. فواجب ومسؤولية المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص راعيي مسار السلام، هو المساهمة بعزم وصرامة في دوام استمرارية مسار السلام وحمايته من الأخطار التي يتعرض لها من جراء تعنت الجانب الإسرائيلي وتراجعه وتنكُّره لالتزاماته.

والجزائر أيضا على قناعة بأن تنقية أجواء العلاقات بين الدول العربية وتوحيد صفوفها يشكلان الركيزة الأساسية لنجاح مسار السلام. وبالفعل فإن

التشاورية لبعث التنمية في دول الجنوب وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

فعلى ضوء الأزمة المستمرة للديون الخارجية لدول الجنوب وتقلص الموارد المخصصة للتعاون، فإن مسألة تمويل التنمية تستحق إعادة النظر في أساليبها خاصة وأنها أثبتت إلى حد الآن عدم نجاعتها. وعليه، فإنه يجب إيجاد حلول مبدعة وشاملة لمشكل الديون الخارجية لدول الجنوب وإتاحة الفرصة لها للحصول على التمويل الدولي قصد تفعيل نموها الاقتصادي وإقحامها في المنظومة الجديدة للاقتصاد العالمي. كما يجب أيضا أن ندمج في تصورنا للتنمية، الإمكانيات الضخمة المرتقبة من توسيع التجارة من خلال تطبيق عادل ونزيه لاتفاقات جولة أوروغواي.

إن المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المزمع عقده بسنغافورة يشكل فرصة سانحة للمجتمع الدولي لتقييم واضح لهذه الاتفاقيات وإدخال التعديلات الضرورية عليها لتحقيق مشاركة أهم وأكثر عدالة بالنسبة لدول الجنوب في المبادلات التجارية الدولية. وحتى يصبح النظام التجاري الجديد والمتعدد الأطراف الذي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة عاملا قويا وحقيقيا في الدفع بالتنمية إلى الأمام ينبغي له أن يتصف بالتوقعية والاستقرار والتفتح والشفافية.

إن الوضعية الاقتصادية العالمية تبقى متميزة بتصدعات تضفي اليوم غموضا على مستقبل العالم من جراء تفاقم الفوارق بين شرائح المجتمع وازدياد مخاطر الانشقاقات الاجتماعية التي لم تسلم من آثارها حتى الدول المتقدمة التي تعرف بدورها مشاكل هيكلية عويصة ولدت البطالة والإقصاء، مما يبين أن المجتمع الدولي الذي يواجه العالمية لا يمكن له الاستغناء عن الحلول التشاورية الشاملة أمام التحديات الكبرى وخاصة منها تلك المتعلقة بالتنمية والنمو الاقتصادي. وبالطبع، ففي القارة الأفريقية حيث الوضعية الاجتماعية والاقتصادية تتدهور بشكل مقلق، تتجلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في التعديل الهيكلي لما تعرفه هذه القارة من تزايد في الفقر وانتشار للأوبئة وتهديد دائم بالمجاعة.

إن القارة الأفريقية لهي أحسن أرضية تتجسد فيها حتمية التضامن الدولي المتجدد والقوي لمؤازرة دولها بروح التفتح والشراكة في الجهود التي تبذلها لإعادة

النووية، وقّعت الجزائر يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ على اتفاق الضمانات العامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فبفضل هذا الموقف المسؤول ساهمت الجزائر في الجهود الأفريقية التي توصلت إلى التصديق، في ١١ نيسان/أبريل، على معاهدة بيليندايه التي تم بموجبها إعلان أفريقيا منطقة مجردة من الأسلحة النووية. إن مثل هذه الحركية الأفريقية تستحق كل التشجيع ويجب أن تتخذ كمرجع لإقامة مناطق أخرى مجردة من الأسلحة النووية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تظل للدول العربية جمعاء مصدر انشغالات حقيقية بسبب القدرات النووية الإسرائيلية.

إن ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر اتزاناً وأكثر تضامناً تفرض نفسها كشرط أساسي لتحقيق السلم والأمن الدوليين. فأمام ما يشهده عصرنا من عالمية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن غياب تنظيم موحد للعلاقات المترابطة وكذلك أمام تراكم التحديات الشاملة، وضعف أساليب التنظيم الوطنية وتزايد البلدان ذات النفوذ في الساحة الدولية، يصبح من الضروري وضع أساليب جديدة وشاملة للتنظيم، قصد إرساء ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية. ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي على المجتمع الدولي أن يتكفل، بالعلاقات المترابطة التي تميز عالم اليوم، وأن ينظم قدراته ليجعلها أكثر نجاعة للقيام بمواجهة جماعية لتحديات التنمية ولدعم المكاسب الاقتصادية الجديدة.

إن التطور الذي تعرفه الأوضاع في العالم ليتنافى ومفهوم التنمية الشاملة إذ نشهد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتقلص المداخيل الناتجة عن صادراتها وتذبذب أسعار المواد الأولية، إلى جانب القيود المفروضة على الأسواق وغياب التوازن في المبادلات التجارية الدولية واحتكار سلطة القرار من جانب أقلية على حساب مصالح الأغلبية الساحقة.

وفي إطار التصور المشترك لمستقبل واحد قائم على أسس جديدة ينبغي للمجتمع الدولي أن يجعل من التنمية محور انشغالاته من خلال تشجيعه للحلول

لها امتدادا في التشخيص الجماعي للأهداف المشتركة التي يتمحور حولها النظام الجديد للعلاقات الدولية.

فباستيفائها لهذه الشروط ووفائها لميثاقها تستطيع هيئة الأمم المتحدة أن تتفادى الانحرافات وتصبح أداة ذات نجاعة وفعالية في إعادة ترتيب منظم للعلاقات الدولية على نحو يوفر الاستقرار اللازم للسلام والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لوضع أسس التوازنات الاجتماعية والسياسية الدائمة وبالتالي فتح آفاق واعدة وجديدة لشعوبها. إنه لمرفوض سياسيا وغير مسموح به أخلاقيا التماذي في جهل الخطر الدولي الذي يمثله تفاقم أزمة التنمية في هذه القارة التي تواجه تحديات عظمية لا تستطيع رفعها بمفردها.

ومن هذا المنطلق فالنداء الذي وجَّهه الأمين العام للأمم المتحدة في شهر آذار/مارس الأخير من خلال المبادرة الأمامية الخاصة بأفريقيا، لِيستحق منا كل التأييد ذلك لأنه يضع المجتمع الدولي وخاصة الدول الغنية أمام مسؤولياتها.

وفي عالم يتميز بالتغيير وإعادة تركيباته، فإن السعي إلى إقامة توازنات جديدة وتمكين الإنسانية من تسيير منسق لعلاقاتها المترابطة وتوفير المحيط الاقتصادي الدولي المشجع للتنمية يعد عملا يتوجب التكفُّل به بعناية وحزم.

فبفعل خصوصياتها ودورها المميز تشكل منظمة الأمم المتحدة الإطار المناسب للتكفُّل بهذه التحديات بصفة شاملة ومنسجمة. فأى جهة غير الأمم المتحدة يمكن لها أن تضطلع بدور كهذا في وقت أضحي فيه التحكم في العلاقات المترابطة في صميم إشكالية التنمية والسلام؟

ويجب في هذا المضمار التذكير بمدى أهمية الوصول إلى توافق المجتمع الدولي حول البرنامج من أجل التنمية المقترح من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة ليكون ركيزة حقيقية لترقية دور النظام الأمامي في دفع وتنسيق ومتابعة جهود المجتمع الدولي في مجال التنمية. ولهذا فإن معايير الترشيد والفعالية التي يخضع لهما مسار إصلاح النظام الأمامي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تجد